منهج الاستشهاد النحوي بكلام العرب
دراسة تحليلية نقدية

د. حسب الدائم آدم جرّام(*)

• **مُلخص:**

لما كان رصد الخلاف العلمي والوقوف على أسبابه وعلله مع التعرض عليها بالتحليل والنقد من أهم دوافع التصنيف والبحث؛ كان مما حدا بالباحث للوقوف على دراسة هذا الخلاف المنهجي في الاستشهاد النحويّ بكلام العرب شعراونثرا، فجاءت هذه الدراسة التي بعنوان: «منهج الاستتشهاد النحوي بكلام العرب – دراسة تحليلية نقدية–»

تأتي هذه الدراسة استنادا على منطلقات أساسية، أهمها ما يأتي:

بيان أهمّية الشواهد في الدرس النحوي، فالشواهد هي لب دراسة النحو، بل هي عمق ضوابط الفكر النحويّ؛ إذ بالشاهد يؤكّد النحويّ أنه لا ينسب إلى اللغة إلاّ ماهو منها، بحيث يثبت صدور ذلك من القرآن الكريم أو من الحديث النبويّ الشريف، أو من كلام أهل السليقة في العربيّة الذين جُبلوا على الفصاحة والبيان، فالشاهد إذن هو مصدر الحكم، إذ به يثبت ويؤيد ويدعم، وبالشاهد يضعف وجه أو يرد رأي، أو يُرفض حكم رفضاً تاماً.

ومن المنطلقات أيضاً الاهتمام بالتفسير العلمي الصحيح لوجهات نظر متقدمي النحاة ومتأخريهم تجاه كلام العرب المستشهد به شعرا أو نثرا، مع عرض آراء أبرز من تناولوا الحديث عن القضية من المحدثين عرضا تحليليا نقديا مفصلا، ومستزادا بما ينبغي السير عليه في دراساتنا النحويّة الحديثة والمعاصرة .

وقد جاءت الدراسة على تمهيد وأربعة محاور وخاتمة؛ ففي التمهيد، كان مفهوم «الشاهد» و«الاستشهاد النحويّ»، و«الفرق بين الاستشهاد» و«التمثيل» هو محور البحث؛ حيث تناول الحديث فيه معنى « الشاهد» في اللغة، ومفهومه عند النحاة، والفرق بين مصطلحي«الاستشهاد» و«التمثيل» في الدرس النحويّ.

(*) دكتوراه الدولة في النحو والصرف– عضو هيئة التدريس ورئيس قسم اللغات والترجمة بجامعة الملك فيصل– تشاد.

أما المحور الأول، فقد خُصّص لدراسة منهج الاستشهاد النحوي بالنثر، بينما خُصّصت المحاور الثلاثة الباقية لمنهج الاستشهاد النحويّ بالشعر؛ وذلك نسبة لتشعب هذا الموضوع وكثرة آراء النحاة المتباينة فيه، فتطرق المحور الثاني إلى الشعر ومنهج المتقدمين في الاستشهاد النحويّ به، وتعرّج المحور الثالث إلى منهج المتأخرين في الاستشهاد النحويّ بالشعر، وخُصّص المحور الرابع والأخير لدراسة منهج الباحثين المحدثين والمعاصرين. ثم جاءت الخاتمة مبينة لنتائج الدراسة والتوصيات.

وقد استخدمنا في كل ذلك المنهج التحليلي النقديّ، حيث نعرض المسألة مشروحة، ثم نبسط آراء من تناولوها من النحويّين بالدراسة، مع الالتزام بترتيب الآراء في ذلك حسب الأقدمية في تاريخ الوفيات، ثم التعقيب على الرأي بالتأييد أو النقد، وإضافة رأي جديد في المسألة ما أمكن مع ذكر العلة والدليل.

الكلمات المفتاحية: الشاهد النحوي، الاستشهاد، الاستدلال، الاحتجاج، متقدمي ومتأخري النحاة، النحاة المحدثين والمعاصرين، المقياس الزماني والمقياس المكاني.

- **Abstract:**

Since monitoring the scientific dispute and finding out its causes and causes, while presenting them with analysis and criticism, is one of the most important motives for classification and research; What prompted the researcher to study this methodological disagreement in the grammatical citation of the words of the Arabs in poetry and prose, and this study came out, which was entitled: “The method of citation of grammatical citation in the words of the Arabs - an analytical and critical study.”

This study is based on basic premises, the most important of which are the following:

Explaining the importance of evidence in the grammatical lesson, as evidence is the core of the study of grammar, rather it is the depth of the controls of grammatical thought; As with the witness, the grammarian confirms that he does not attribute to the language except what is of it, so that it proves that it was issued from the Holy Qur’an or from the honorable hadith of the Prophet, or from the words of the people of the way in Arabic who were built on eloquence and statement. And the witness weakens the face or rejects an opinion, or rejects a judgment completely.

It also stems from interest in the correct scientific interpretation of the viewpoints of the ancient and later grammarians towards the speech of the Arabs cited in poetry or prose, with the presentation of the opinions of the most prominent modernists who dealt with the issue on the issue in a detailed analytical and critical presentation, and furthering what should be followed in our modern and contemporary grammatical studies.

The study has an introduction, four axes, and a conclusion. In the introduction, the concept of “witness” and “grammatical citation” and the difference between “citation” and “representation” were the focus of the research. Where the talk dealt with the meaning of “witness” in the language, and its concept according to grammarians, and the difference between the terms “citation” and “representation” in the grammatical lesson.

As for the first axis, it was devoted to studying the method of grammatical citation in prose, while the remaining three axes were devoted to the grammatical citation method in poetry. This is due to the ramifications of this topic and the large number of different opinions of grammarians on it. The second axis dealt with poetry and the approach of the ancients in grammatical citation with it, and the third axis meanded with the approach of the latecomers in the grammatical citation of poetry. The fourth and final axis was devoted to studying the approach of modern and contemporary researchers. Then came the conclusion indicating the results of the study and recommendations.

In all of this, we used the analytical-critical approach, where we present the issue explained, and then simplify the opinions of the grammarians who dealt with it in the study, while adhering to arranging the opinions in that according to seniority in the date of death, then commenting on the opinion with support or criticism, and adding a new opinion on the issue as possible. With a mention of the cause and evidence.

Key Words: grammatical evidence, citation, inference, argument, ancient grammarians, spatial scale.

- **مقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله الطيبين، وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن دراسة المنهج الذي عليه وضع سلفنا علم النحو تعدُّ من أهمّ مظاهر الدراسة النحوية، فالمنهج مسألة جوهريّة في العلم؛ إذ هو الطريقة المنطقية التي تنظم معلومات أي علم وأفكاره، بالاعتماد على أسس منطقية أو تاريخية أو اصطلاحية، خاضعة لمفاهيم مقنعة من أجل الوصول إلى الحقيقة أو البرهنة عليها.

وقد اتخذ نحاتنا الأوائل منهج الاستشهاد طريقاً علمية راسخة، في وضع قواعد النحو ودراسة قضاياه ومسائله، معتمدين في ذلك على ثلاثة مصادر[1] هي منبع علوم العربيّة بأسرها، التي في مقدمتها علم النحو، الذي هو دعامة تلك العلوم وقانونها الأعلى.

لكنّ الباحث في منهج الدراسات النحوية، المتتبع الوقوف والتعرّف على المنطلقات وقواعد منهج الاستشهاد النحوي لَيَقِف- وبشكل واضح وجليّ- على وجهات نظر متعددة متباينة، وآراء كثيرة مختلفة للنحاة قدماء ومحدثين حول بيان قناعاتهم الفكرية في إثبات دعائم هذا المنهاج، لا سيما تلك الأسس والمنطلقات المبني عليها منهج الاستشهاد النحوي بكلام العرب، وبالحديث النبوي الشريف. وإن كان هذا الاختلاف قد لمس كذلك منهج الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، إلا أن الاختلاف في شأن الاستشهاد النحوي بالقراءات القرآنية قد كان قاصرا على النحاة الأقدمين فحسب، حيث لا يوجد من المتأخرين أو من الباحثين المحدثين من يتنكر على إثبات قاعدة أو تأييد رأي نحويّ بالقراءة، وإن كانت شاذة مخالفة لنص أو قياس، فإنه يحتج بها في مثل ذاك الحرف بعينه.

1- مصادر الاستشهاد النحوي الثلاثة، هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء الأقحاء شعرا ونثرا.

أما حدّة الخلاف المنهجي بين النحاة قديما وحديثا فقد كانت في منهج الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره، وتزيد هذه الحدّة بصورة أشد في منهج الاستشهاد النحوي بالحديث النبوي، وأن هذا الخلاف بحكم أنه خلاف في الطريق والمنهج، فإنه لا يزال مؤثرا تأثيرا كبيرا سلبا وإيجابا في دراساتنا النحوية المعاصرة.

ولما كان رصد الخلاف العلمي والوقوف على أسبابه وعلله مع التعرض عليها بالتحليل والنقد من أهم دوافع التصنيف والبحث؛ كان مما حدا بالباحث للوقوف على دراسة هذا الخلاف المنهجي في الاستشهاد النحويّ بكلام العرب شعرا ونثرا في هذه الدراسة، مع الأمل في التعرض على الخلاف في منهجهم الاستشهادي بالحديث النبوي في دراسة لاحقة– بإذن الله تعالى–.

تأتي هذه الدراسة استنادا على منطلقات أساسية، أهمها ما يأتي:

بيان أهمّية الشواهد في الدرس النحوي، فالشواهد هي لب دراسة النحو، بل هي عمق ضوابط الفكر النحويّ؛ إذ بالشاهد يؤكّد النحويّ أنه لا ينسب إلى اللغة إلاّ ماهو منها، بحيث يثبت صدور ذلك من القرآن الكريم أو من الحديث النبويّ الشريف، أو من كلام أهل السليقة في العربيّة الذين جُبلوا على الفصاحة والبيان، فالشاهد إذن هو مصدر الحكم، إذ به يثبت ويؤيد ويدعم، وبالشاهد يضعف وجه أو يرد رأي، أو يُرفض حكم رفضاً تاماً.

ومن هذه المنطلقات أهميّة معرفة منهج الاستشهاد بكلام العرب في درس النحو، وفقاً للأصول والكليات المتفق عليها عند متقدمي النحاة ومتأخريهم، وصولا إلى الباحثين المحدثين والمعاصرين؛ مما يجعل للقواعد قيمتها، وللمذهب أو الرأي مكانته في الأخذ به.

ومن المنطلقات كذلك جمع هذه الآراء المتناثرة لمن تناولوا هذه القضية في بحث واحد؛ ليكون مرجعا أساسيا يفيد الدارسين المعاصرين، كما يقيهم في الوقت نفسه من الوقوع في الأخطاء المنهجية التي ما زلنا نلمسها في دراساتهم النحوية المعاصرة لا سيما في إعداد مشاريعهم البحثية، وخاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه .

ومن المنطلقات أيضاً الاهتمام بالتفسير العلمي الصحيح لوجهات نظر متقدمي النحاة ومتأخريهم تجاه كلام العرب المستشهد به شعرا أو نثرا، مع عرض آراء أبرز من تناولوا الحديث عن القضية من المحدثين عرضا تحليليا نقديا مفصلا، ومستزادا بما ينبغي السير عليه في دراساتنا النحويّة الحديثة والمعاصرة.

وقد جاءت الدراسة على تمهيد وأربعة محاور وخاتمة؛ ففي التمهيد، كان مفهوم «الشاهد» و«الاستشهاد النحويّ»، و«الفرق بين الاستشهاد» و«التمثيل» هو محور البحث؛ حيث تناول الحديث فيه معنى «الشاهد» في اللغة، ومفهومه عند النحاة، والفرق بين مصطلحي «الاستشهاد» و«التمثيل» في الدرس النحويّ.

أما المحور الأول، فقد خُصّص لدراسة منهج الاستشهاد النحوي بالنثر، بينما خُصّصت المحاور الثلاثة الباقية لمنهج الاستشهاد النحويّ بالشعر؛ وذلك نسبة لتشعب هذا الموضوع وكثرة آراء النحاة المتباينة فيه، فتطرق المحور الثاني إلى الشعر ومنهج المتقدمين في الاستشهاد النحويّ به، وتعرّج المحور الثالث إلى منهج المتأخرين في الاستشهاد النحويّ بالشعر، وخُصّص المحور الرابع والأخير لدراسة منهج الباحثين المحدثين والمعاصرين. ثم جاءت الخاتمة مبينة لنتائج الدراسة والتوصيات.

وقد استخدمنا في كل ذلك المنهج التحليلي النقديّ، حيث نعرض المسألة مشروحة، ثم نبسط آراء من تناولوها من النحويّين بالدراسة، مع الالتزام بترتيب الآراء في ذلك حسب الأقدمية في تاريخ الوفيات، ثم التعقيب على الرأي بالتأييد أو النقد، وإضافة رأي جديد في المسألة ما أمكن مع ذكر العلة والدليل.

التزمنا بالتوثيق الكامل للمصدر أو المرجع عند وروده لأول مرة في البحث، ثم الاكتفاء بذكر اسم المصدر والمؤلف والجزء والصفحة فيما بقي، أما الأعلام، فالمشهور منها قد اكتفينا بذكر تاريخ وفاته فحسب، بين هلالين أمام اسمه في متن البحث؛ إذ الشهرة تغني عن الترجمة، أما غير المشهور فخصصناه بترجمة مختصرة في الهامش للتعرف عليه.

في الختام، نسأل الله أن ينفع بهذا العمل، وأن يُجبر التقصير ويعفو عن الزلل، فهو الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

- **التمهيد:**

أولاً: مفهوم «الشاهد» و«الاستشهاد» النحوي

أ. معنى «الشاهد» في اللغة

لفظ (الشاهد) في اللغة اسم فاعل، من مادة: (ش. هـ. د)، وقد جاء في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس[1] (ت: 395هـ)، أن اللفظ المشتق من هذه المادة لا يخرج معناه عن واحد من ثلاثة معانٍ رئيسة، هي: إما الحضور، أو العلم، أو الإعلام. فلفظ (الشاهد) إذن، في معناه اللغوي –عند ابن فارس– إما أن يأتي بمعنى: حاضرٌ، أو عالمٌ، أو مُعْلِم.

وجاء في تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:398هـ) «المشاهدة: المعاينة، وشَهِدَه شُهوداً، أي: حضره، فهو شَاهِد، وقوم شُهُود، أي: حضور...، والمَشْهَد: محضر الناس، والشهيد: القتيل في سبيل الله)[2].

وفي تهذيب التهذيب، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت:370هـ) قال: «أخبرني المنذري[3]، أنه سأل أحمد بن يحيي[1]، عن قوله الله –عز وجل–: ﴿شَهِدَ اللَّهُ

1– معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس، (تحقيق وضبط عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1402هـ– 1981م، ج3، ص 221، مادة (شهد).

2– الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار)، دار العلم للملايين، بيروت، ط(3)، 1404هـ،1984م، ج2، ص494، (باب الدال فصل السين، مادة (شهد).

3– هو محمد بن أبي جعفر المنذري الخراساني، أبو الفضل، كان ثقة فيما يرويه، له عدة مصنفات، منها: (نظم الجمان)، و(الملتقط)، و(الفاخر)، و(الشامل)، توفي رحمه الله سنة (329هـ)، [ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، «تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم»، دار الفكر، ط(2)، 1399هـ1979م، ج1، ص72، ويراجع الهامش رقم (1) من تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم لنزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، «تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم»، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط (1)، 1424هـ–2003م، ص280].

أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[2]، فقال: كل ما كان شهد الله فهو بمعنى علم الله...، وقال أبو بكر بن الأنباري (ت: 328هـ) في معنى قول المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله: اعلم أن لا إله إلا الله، وأبين أنه لا إله إلا الله... وقال أبو عبيدة (ت: 209هـ) معنى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾: قضى الله أنه لا إله إلا الله، قال: وحقيقته: علم الله وبين الله ،لأن (الشاهد): هو العالم الذي يبين ما علمه...، وقال أبو العباس أحمد بن يحيي[3] – (ت: 291هـ): شهد الله: بين الله وأظهر، وشهد الشاهد عند الحاكم، أي: بين ما يعلمه وأظهره»[4].

وقال ابن منظور (ت: 711هـ): «الشاهد: الحاضر...، وشهد الأمر والمصر شهادة فهو شاهد...، وقوله تعالى: ﴿ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾[5]، أي: محضور يحضره أهل السماء والأرض، ومثله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾[6]، يعني صلاة الفجر يحضرها ملائكة الليل وملائكة النهار...، قال ابن سيده، (ت: 458هـ): الشاهد: العالم الذي يبين ما علمه، ومنه: شهادة الشاهد عند الحاكم. قال أبو العباس، (ت: 291هـ): شهد الشاهد عند الحاكم، أي: بين ما يعلمه وأظهره، يدل على ذلك قوله تعالى:

1- هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، أبو العباس المشهور بـ (ثعلب)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة (200هـ)، له مؤلفات كثيرة، منها: (المصون في النحو)، و(اختلاف النحويين)، و(معاني القرآن)، و(القراءات)، و(غريب القرآن)، توفي رحمه الله سنة (91هـ). ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص202، وبغية الوعاة ج1، ص396، رقم الترجمة (787)، ونشأة النحو للطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط (4)، 2011م، ص120.

2- سورة آل عمران، الآية (18).

3- سبقت ترجمته، في هامش سابق.

4- تهذيب التهذيب: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ، ج6، ص ص72ــ73، مادة (شهد).

5- سورة هود، الآية (103).

6- الإسراء، الآية (78).

﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾[1]، وذلك بأنهم يؤمنون بأنبياء شعروا بمحمد وحثوا على اتباعه، ثم خالفوهم فكذبوه، فبينوا بذلك الكفر على أنفسهم، وإن لم يقولوا نحن كفار...»

وورد في المعجم الوسيط: أن لفظ (الشاهد) يطلق على من يؤدي الشهادة، ويأتي كذلك مرادفا لكلمة (الدليل)، كما يطلق أيضا على شبه مخاط يخرج من المولود، ويجمع على: شهود، وأشهاد، وشُهْد، وشَهَد، وإذا أطلق على غير العاقل فجمعه على: (شواهد)[2].

يتضح مما تقدم، أن لفظ «الشاهد» في اللغة لا يخرج معناه المراد به عن المعاني التي تم ورودها عند ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، وهي: الحضور، والعلم، والإعلام، وقد لاحظتُ معنى رابعا أيضا للفظ (الشاهد) في اللغة كما في المعجم الوسيط وهو معنى (الدليل)، أي: الحجة والبرهان على إثبات أمرها.

إذن، فلفظ (الشاهد) في اللغة يأتي على أربعة معان رئيسة، وهي:

1- (الشاهد) بمعنى: الحاضر، وهو نقيض الغائب، أي الذي حضر في حدث ما، وشاهد وعاين ما وقع في هذا الحدث.

2- (الشاهد) بمعنى: العالم، أي العارف بالشيء، والمحقق منه.

3- (الشاهد) بمعنى: المُعْلِم، أي المخبر للغير بالأمر الذي علمه وعرفه وشاهده وحضر حدوثه.

4- (الشاهد) بمعنى: الدليل، أي البرهان والحجة التي يؤتى بها لإثبات أمرها. وهذا المعنى الأخير يبدو أنه الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي للفظ (الشاهد) عند النحاة، الذي يتم الحديث عنه فيما بعد، والذي يأتي جمعه (على شواهد)، كما جاء في المعجم الوسيط.

1- سورة التوبة، الآية (17).

2- ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط(2)، 1392هـ-1972م، ص523، مادة (شهد).

فهذه هي المعاني المعجمية التي تدور حولها كلمة(الشاهد) في معناها اللغوي.

ب ـ مفهوم (الشاهد) عند النحاة

أُشير هاهنا إلى أنّي –على حدّ جهدي في الاستقراء– لم أقف على تعريف اصطلاحي في عبارة خاصة وألفاظ محددة – للفظ (الشاهد)عند النحاة، لاسيما عند الرعيل الأول منهم، وحتى عند الذين اعتنوا عناية كبيرة بشرح الشواهد النحوية الواردة في مصادر النحو الأصيلة[1]، لم يتم الوقوف على تعرض لهم لتعريف الشاهد النحوي، في عبارة محددة. بل إن جهود النحاة السابقين قد كانت منصبة على الدراسة العملية للشاهد النحوي، من حيث استقرائه وإعمال الفكر فيه؛ قصدا لاستنباط القاعدة النحوية، واستخراج القاعدة الإعرابية، وهذه الدراسة العملية للشاهد النحوي هي أهم ما يوصل الدارس إلى تحقيق أقصى الغايات في مجال علم النحو، فالنحو ما هو إلا أحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب.

ولكن أول تعريف اصطلاحي للفظ (الشاهد) أقف عليه هو ما أورده أحد علماء اللغة المتأخرين، وهو المعلم بطرس البستاني[2] المتوفي سنة (1300هـ)، في معجمه محيط المحيط، حيث تطرق أثناء شرحه لمادة: (شَهِد)، على المقصود بلفظ الشاهد،

1– وذلك مثل: كتاب (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النحاس، (ت338هـ)، وكتاب (تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب)،– شرحاً لشواهد سيبويه الشعرية– للأعلم الشنتمري (ت476هـ)، و(الشواهد الكبرى)، و(الشواهد الصغرى) للعيني (ت855هـ)، و(شرح شواهد مغني اللبيب) للسيوطي (ت911هـ)، وكتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر البغدادي (ت1093هـ) ... إلخ.

2– هو بطرس بن يونس بن عبدالله البستاني، عالم لغوي، وأديب واسع الاطلاع، ولد سنة (1234هـ)، في (الدبية) من قرى لبنان، فنشأ وتعلم بها وقد اشتغل بالتدريس والتأليف، من أهم مصنفاته (محيط المحيط) في العربية، و(مفتاح المصباح في النحو)، و(دائرة المعارف العربية)، توفي ببيروت سنة (1300هـ)، ينظر: الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط(1)، أيار/مايو 1995م، ج2، ص58.

عند أهل كل علم وفن[1]، بين المراد به عند أهل العربية – ويقصد بهم النحويين– فقال: «وعند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل (أي القرآن)، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال؛ لأن الشاهد يؤتى به لإثبات القاعدة والمثال يؤتى به لإيضاح القاعدة»[2].

وقد وقفتُ – أيضا – على تعريف اصطلاحي للفظ (الشاهد) عند الدكتورة عزيزة فوّال بابتي في مؤلفها: "المعجم المفصل في النحو العربي"، حيث جاء فيه قولها: "الشاهد اصطلاحا «هو كلام لمن يوثق بعربيتهم، يؤتى به إثباتا لقاعدة من قواعد النحو، ويكون هذا الشاهد من القرآن الكريم... وحديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – إذا صح إسناده إلى النبي...، وكلمات الأعراب في البادية...»[3].

ويورد الدكتور محمد عيد – في حديثه عن المقصود بالاستشهاد في اللغة – كلاما فيه بيان للتعريف بالشاهد النحوي فيقول: «فالشواهد في النحو أخبار قاطعة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة»[4]، ثم يقول: «والاستشهاد على هذا هو: الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أونثر»[5].

1- ومما ذكره البستاني من التعريفات الاصطلاحية للفظ (الشاهد)، قوله: "و(الشاهد) عند الفقهاء: هو المخبر بحق للغير على آخر عن يقين في مجلس الحكم، وعند المحدَثين: المتابعة– والمراد بها رواية معنى (الحديث) من طريق آخر عن صحابي آخر–. وعند أهل المناظرة: ما يدل على فساد الدليل للتخلف أو لاستلزامه المحال. و(الشاهد) عندالصوفية: هو التحلي، أو عبارة عما كان حاضرا في قلب الإنسان وغلب عليه ذكره. و(الشاهد) في العبارة عند العلماء: محط الغرض المقصود من ذكرها"، ينظر: محيط المحيط، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1987م، ص ص485-486.

2- محيط المحيط: بطرس البستاني، ص485.

3- المعجم المفصل في النحو العربي: عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1)،1413هـ – 1992م، ج1، ص561.

4- الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، ص86.

5- المرجع السابق، والموضع.

أستخلص مما تقدم أن المقصود بـ «الشاهد» عند النحويين هو ذلك النص العربي المنقول الذي يؤتى به لإثبات قاعدة نحوية، ويكون من القرآن الكريم أو من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم.

ج- الفرق بين (الشاهد) و(المثال)

يتضح الفرق جليا بين هذين المصطلحين، من خلال ما أعقده هاهنا من مقارنة بين تعريفيهما الاصطلاحيين، وذلك أن (الشاهد)- كما تمّ تعريفه- يكون نصا منقولا، إما من القرآن الكريم أو من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم شعرا أو نثرا، ويؤتى بهذا النص لإثبات قاعدة أو إصدار حكم نحوي.

أما (المثال)، فهو نص مصنوع يأتي به النحوي نفسه ليوضح به القاعدة التي تم إثباتها واستنباطها، ليزيدها بيانا وتوضيحا وشرحا للمتعلم أو المتلقي أو القارئ. فالمثال – عند النحاة – في الغالب يكون صناعيا، ويساق عادة – كما هو معروف عندهم ومشهور- من الشعراء والناطقين باللغة[1]، أي يكون هذا النص صادرا عمن جاء – من الناطقين بالعربية – بعد الفترة الزمنية التي حددها علماء اللغة والنحو في شأن من يستشهد بكلامهم من العرب – كما نبينه لاحقاً-، وذلك مثل ما يمثلون به أحيانا من شعر أبي نواس (ت: 198هـ) وأبي تمام (ت: 231هـ)، والبحتري (ت: 284هـ) والمتنبي (ت: 354هـ) إذ يحرص النحاة -غالبا- أن يؤكدوا عقب الأبيات المروية عمن مثل هؤلاء الشعراء بأن هذا قد جاء على سبيل التمثيل والتوضيح والتعليق، لا على سبيل الاستشهاد[2]، لإثبات قاعدة نحوية، أو لاستنباط حكم إعرابي منسوبا لزيد أو عمرو أو هند؛ لقصد توضيح القواعد وبيانها والتعليق عليها[3]، ويكون المثال – أحيانا أخرى- نصا من شعر أو نثر، لكنه مروي عمن جاوزوا عصر الاستشهاد.

1- ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص85.

2- المرجع السابق، والموضع.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص86.

ثانيا: « كلام العرب» عند اللغويين والنحويين

يعنى بكلام العرب – لدى علماء النحو واللغة-: تلك النصوص اللغوية التي من أجلها قام علم الرواية اللغوية والأدبية عند الأئمة الأوائل الذين جعلوا لا سيما من لغة الأعراب مصدرا مهما يستنبطون منه القواعد النحوية واللغوية، ومنبعا عذبا يستخرجون منه الأحكام الإعرابية، وحَكَماً عدلاً يتقاضون إليه فيما يشجر بينهم من صدق اللفظ وصحة القالب[1].

وكلام العرب على هذا النحو – كما قسمه علماء اللغة والأدب– نوعان هما: الشعر والنثر. ولقد وضعوا في استشهادهم واحتجاجهم النحوي به – منهاجا خاصا[2] ساروا عليه، حيث لم يعتبروا كل ما يصدق عليه (كلام العرب)، مصدرا للاستشهاد، ولا كل ما أطلق عليه اسم عربي فكلامه حجة في النحو واللغة، بل وضعوا في ذلك مقياسا وقانونا حددوا فيه ما يصح به الاستشهاد من الكلام العربي، ومن يعتبر كلامه حجة عند العرب.

ومن منطلق هذا التحديد الذي راعوه، فإن قانونهم الذي ساروا عليه قد جاء مبنيا على عنصرين رئيسين، هما: عنصر الزمان، وعنصر المكان[3]، وسبب تقييدهم لما يروونه من كلام العرب بعنصري الزمان والمكان، راجع إلى ما أحسوا به وما لاحظوه من انحراف الألسن، وفشوّ اللحن، في كثير من الأمصار والحواضر، بعد الانفتاح اللغوي الذي عاصره هؤلاء العلماء، وما نشأ عنه من تغيير – خاصة– في ألسنة الداخلين في إطار الدولة الإسلامية من الأعاجم، وألسنة العرب أنفسهم الذين مارسوا هذا الاتصال[4].

1- ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: محمد ضاري حمادي، مؤسسة الرسالة للمطبوعات العربية، بيروت، ط(1)، 1402هـ-1982م ص290.

2- المرجع السابق، والموضع.

3- ينظر: شواهد أبي حيان في تفسيره: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1409هـ- 1989م، ص30.

4- عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عبادة، دار المعرفة، 1980م، ج1، ص208.

وسيتبين لنا منهج الاستشهاد بكلام العرب ومواقف النحاة في ذلك من خلال هذه الوقفة الوجيزة التي نتتبع فيها الحديث عن (النثر) وأنواعه أولا ثم (الشعر) فيما بعد.

المحور الأول: منهج الاستشاد النحوي بالنثر

ويُعنى بالنثر هنا[1]، الكلام العربي المرسل (غير الشعري)، من أمثال وأقوال وخطب...، المنسوب إلى القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها، مما قام لأجله علم الرواية اللغوية والأدبية عند الأئمة الأوائل، الذين جعلوا من لغة بعض القبائل حَكَماً يتقاضون إليه فيما يشجر بينهم من خلاف في صدق اللفظة وصحة القالب[2].

وقد اعتمد اللغويون والنحاة في الاستشهاد بالنثر «على قبائل معينة، تعد – في نظرهم– هي القبائل التي تمثل الفصاحة والعربية السليمة»[3]، حيث لم تكن عندهم جميع القبائل العربية في درجة واحدة من الفصاحة، فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض، وأيضا لم تكن جميع القبائل في درجة واحدة من السلامة، فقد سلمت لغة بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبُعد مكانها عن الاختلاط والفساد، ففضلوها عن غيرها من القبائل؛ ولذلك نراهم قد استبعدوا الأخذ عن حمير[4] لأنهم خالطوا الحبشة كما خالطوا اليهود والفرس فتأشبت لغتهم، ولم يأخذوا كذلك عن القبائل التي تسكن التخوم

1– أي النثر من أقوال العرب، إذ هو موضوع الحديث هنا، فلا يدخل في هذا التعريف قسما النثر الآخران وهما: (القرآن الكريم، والحديث الشريف).

2– ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: محمد ضاري حمادي، ص290.

3– عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص169.

4– (حمير): بطن عظيم من القحطانية، ينتسب إلى حمير بن سبأ، وبلادهم في اليمن، وقد سكن قسم منهم في الحيرة. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ج1، ص305.

لمجاورتهم لمصر والشام وفارس والهند؛ ولهذا امتنعوا من الأخذ عن لخم[1] وجذام[2] وقضاعة[3] وغسان[4] وتغلب[5]، ولم يأخذوا أيضا عن بني حنيفة[6] وسكان اليمامة وثقيف[7] وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، وكذا لم يأخذوا عن الحضريين نسبة لفساد لغتهم[8].

فأكثر من اعتمد عليهم علماء اللغة والنحو في الأخذ عنهم والاستشهاد بأقوالهم هم «بعض القبائل الكبيرة الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية، البعيدة عن أطرافها

1- (لخم): بطن عظيم، ينتسب إلى لخم بن عدي، واسمه مالك بن عدي بن مرة من القحطانية، كانت منازلهم متفرقة، أشهرها بفلسطين، وقد نزل قوم منهم بيت المقدس فدعيت باسمهم (بيت لخم)، وتسميها العامة (بيت لحم)ـ بالحاء المهملة.. ينظر: معجم قبائل العرب،ج3، ص ص211 - 212.

2- (جذام): بطن من كهلان، من القحطانيين، وهم بنو جذام بن عدي، كانت مساكنهم بين مدين إلى تبوك، وهم أول من سكنوا مصر من العرب، حيث جاءوا في الفتح مع عمرو بن العاص. ينظر: معجم قبائل العرب، ج1، ص174.

3- (قضاعة): وهم شعب عظيم، منسوبون إلى (حمير) على القول المشهور، كانت منازلهم في الشحر، ثم في نجران، ثم في الحجاز. ينظر: معجم قبائل العرب، ج3، ص957.

4- (غسان): شعب عظيم يقول عمر رضي كحالة: "كانت ديارهم إذا جزت جبل عاملة تريد قصد دمشق من حمص وما يليها". معجم قبائل العرب، ج3، ص ص884-885.

5- (تغلب): هي قبيلة عظيمة تنتسب إلى تغلب بن وائل وينتهي نسبها إلى عدنان، كانت بلادهم بالجزيرة الفراتية. ينظر: معجم قبائل العرب، ج1، ص ص120-121.

6- (بنو حنيفة): وهي قبيلة من بكر بن وائل من العدنانية، كانت تقطن اليمامة ثم تفرعت إلى كثير من البلدان، وفي أوائل الإسلام كانت أدنى بلادالشام. ينظر: معجم قبائل العرب، ج1، ص312.

7- (ثقيف): وهي بطن متسع من هوازن من العدنانية، ينتهي نسبهم إلى قيس عيلان اشتهروا باسم أبيهم (ثقيف) وكانت مواطنهم بالطائف. ينظر: معجم قبائل العرب، ج1، ص148.

8- ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، «قدم له وشرحه ووضع فهارسه صلاح الدين الهوادي»، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط(1)، 2011م-1432هـ ص46، وضحى الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(2)، 2007م- 1438هـ، ج2، ص189.

المجاورة للأعاجم، خوفا على اللغة أن يتسرب إليها شيء من العجمة، مقتصرين في الأخذ على نحو ست من تلك القبائل تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين قبيلة فاستنبط النحاة قواعدهم مما تجمع من لغات تلك القبائل الست، واقتصروا – أو كادوا– عليها»[1].

وعلى رأس تلك القبائل المعتمد عليها في الأخذ والرواية قبيلة قريش[2]؛ وذلك لأنها كانت «أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس»[3]، يقول أحمد بن فارس (ت395هـ)– نقلا عن غيره–: «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من بين جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمدا – صلى الله عليه وسلم– ...، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»[4].

1– اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعرفة بمصر، 1955م، ص ص68-69.

2– (قريش): قبيلة عظيمة مشهورة، اختلف في تسميتها ونسبتها، فقيل سميت بذلك من قولهم: "تقرش القوم": إذا تجمعوا، أي لتجمعها إلى مكة من حواليها بعد تفرقها في البلاد حين غلب عليها قصي بن كلاب، وبه سمي قصي "مجمِّعا"، وقيل سميت بذلك نسبة إلى قريش بن مخلت بن غالب بن فهر، كان صاحب عِيرهم، وقيل سميت بذلك لأنهم كانوا أهل تجارة، ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع، من قولهم: فلان يتقرش المال، أي يجمعه. وقد اعتمد جمهور النسابين أن أبا قريش هو: النضر بن كنانة بن خزيمة، بن مدركة... حيث ينتهي نسبه إلى عدنان. وكانت ديارهم (الحجاز) ومنهم بعث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ. ينظر: معجم قبائل العرب، ج3، ص947، ولسان العرب، ج6، ص ص334ـ 335، مادة (قرش).

3– ينظر: الاقتراح، للسيوطي، ص46.

4– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس، (تحقيق مصطفى الشويني)، بيروت ـ لبنان،1383هـ ـ 1964م، ص ص52-53.

وممن تم الاعتماد عليهم من القبائل في أخذ اللغة ـ من غير قريش ـ قبيلة «قيس[1] وتميم[2] وأسد[3]، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل[4] وبعض كنانة[5]، وبعض الطائيين[6]، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[7].

والنثر من الكلام العربي أقسام متعددة، تتمثل أهمها في كلٍّ من: الخطب والوصايا[8]، والرسائل، والحكم والأمثال، ولغة التخاطب. فتلك هي أهم أنواع النثر العربي في عصوره القديمة[1].

1- (قيس): بطن من آل عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر... من العدنانية، وقد كانت منازلهم بالبحرين. ينظر: معجم قبائل العرب، ج3، ص970.

2- (تميم): هم تميم بن مرة، قبيلة عظيمة من العدنانية، تنتسب إلى تميم بن مرة بن عدد بن طابخة، وينتهي نسبهم إلى عدنان، كانت منازلهم بأرض نجد والبصرة واليمامة حتى يتصل بالبحرين وانتشروا إلى بعض أراضي الكوفة ثم تفرقوا في الحواضر. ينظر: معجم قبائل العرب، ج1، ص126.

3- (أسد): قبيلة عظيمة من العدنانية، تنتسب إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضربن نزار، وهي ذات بطون كثيرة، كانت بلادهم فيما يلي الكرخ من أرض نجد، وفي مجاورة قبيلة طيء. ينظر: معجم قبائل العرب ج1، ص21.

4- (هذيل): سبق التعريف بها، ينظر: بداية حديثناعن مكانة الشعر في عصر الإسلام، الهامش.

5- (كنانة): وهم كنانة بن خزيمة، قبيلة عظيمة من العدنانية، كانت ديارهم بجهات مكة، وقد قدمت طائفة منهم الديار المصرية، سنة545م. ينظر: معجم قبائل العرب، ج3، ص1011.

6- (طيء): من قبائل الجزيرة، إحدى محافظات الجمهورية السورية، تعد القبيلة الثانية في هذه المحافظة من حيث المكانة والنفوذ وبُعد الصيت وعراقة النسب. ينظر: معجم قبائل العرب، ج2، ص688.

7- الاقتراح، للسيوطي، ص46.

8- الخطب: جمع (خِطَابة)، والوصايا: جمع (وصيّة): و(كلتاهما يراد بها الترغيب فيما ينفع وعما يضر، إلا أن الأولى تكون على ملأ من الناس في المجامع والمواسم، والأخرى تكون لقوم

والأمر الجدير بالملاحظة، أن النثر ـ عموماـ لم يحظ في مجال الاستشهاد والاحتجاج النحوي بالقدر الذي حظي به الشعر في كتب النحاة؛ وذلك راجع ـ كما نبينه لاحقاً- إلى ما للشعر من مستوى أدبي خاص عند العرب، فرضته له طبيعته الفنية الخاصة المتمثلة. أولاً: في اشتماله على فن الإيقاع الموسيقي والوزن والقافية[2]، ثم «لأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساسا غير عادي، فيطلقه حينئذ غناء شعريا مُنْغما»[3]؛ أدى ذلك إلى سهولة حفظه وسرعة ذيوعه وانتشار تداوله بين الناس، ومن ثم صار «أطول حياة من النثر، وأشد قهرا للدهر من حيث البقاء والخلود»[4].

أما النثر فإنه لم ترتبط به تلك القيود الفنية التي تجعله ذا مستوى فني رفيع كالشعر، إضافة إلى ذلك، إن الموضوعات التي يتناولها الشعر كانت ذات طابع خاص في نفوس العرب؛ إذ هو الديوان الذي فيه تسجيل لمآثرهم وإشادة بمثالبهم وأحسابهم منذ عصرهم الجاهلي، ثم أصبح في الإسلام المعين اللغوي الفصيح الذي اعتمد عليه

معينين في زمن معين، كوصية الرجل لأهله عند النقلة أوالموت). ينظر: تاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، دار النهضة، القاهرة، ط(24)، بدون تاريخ، ص19.

1- ينظر: عصورالاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص169.

2- ومما يؤكد ذلك ما أورده الجاحظ في البيان والتبيين قال: "قيل لعبد الصمد بن عيسى الرقاشي: لم تؤثر السجع على المنثور، وتلزم نفسك القوافي وإقامة الوزن؟ قال: إن كلامي لو كنت لا أمل فيه إلا سماع الشاهد لقل خلافي عليك، ولكني أريد الغائب والحاضر والراهن والغابر، فالحفظ عليه أسرع، والأذان لسماعه أنشط، وهو أحق بالتقييد وبقلة التفلت، وما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره". ينظر: البيان والتبيين: الجاحظ (تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون)، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ج1، ص287.

3- الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص114.

4- الأدب العربي المعاصر في مصر: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (ط9)، 1988م، ص6. (المقدمة)

المسلمون منذ عهد الصحابة –رضوان الله عليهم– في تفسيرهم للقرآن الكريم وفهمهم لمفردات ألفاظه ومعاني تراكيبه.

فلقد تبلورت هذه العوامل جميعها، ومن ثم جعلت الشعر ينال تلك العناية الكبيرة التي وُجّهت إليه من قبل الرواة والنقلة من علماء النحو واللغة، فتفوق على النثر- بأنواعه المختلفة- من حيث الكثرة والغزارة في كتب النحاة، وهذا ما نتعرض إليه بالتفصيل في المحور الثاني من الدراسة.

المحور الثاني: الشعر ومنهج المتقدمين في الاستشهاد النحوي به

أولا: (مدخل):عن مكانة الشعر في الإسلام

إن مكانة الشعر السُّمْيا، ومنزلته الرفيعة التي حظيها عند العرب منذ عهدهم في الجاهلية، قد ظلت محفوظة له حتى في ظل الإسلام، وإن اختلفت العلل والأسباب في ذلك.

فإذا كان الشعر في الجاهلية، تَكْمُن أهميته القصوى في نفوس العرب بكونه هو المضمار الذي يُغنُّون فيه بمكارم أخلاقهم، وطيب أعراقهم، وذكر أيامهم وأوطانهم، ويشيدون فيه بفرسانهم وسمحائهم، ويدلون به أبناءهم على حسن الشيم والمكارم، وهو الديوان الذي فيه تسجيل لمآثرهم، وإشادة بمثالبهم وأحسابهم[1]، فقد أصبح هذا الشعر في ظل الإسلام هو المعين اللغوي الفصيح الذي طالما لجأ إليه المسلمون في تفسيرهم لمعاني القرآن الكريم، وفهمهم لمفردات ألفاظه، وتوضيح مقاصده، منذ عهد الصحابة– رضوان الله عليهم–، إذ أن الشعر العربي الخالد هو ما كان بأفصح لغات العرب، وكان أجودا في التركيب، وأغنى في الغرابة والوعورة، وأبلغا في الأسلوب. وقد نزل القرآن الكريم بكلام العرب، وفاق شعرهم هذا الذي يعتزون به، فصاحة وبلاغة وطلاوة، فكان من الطبعي جدّا أن يكون شعرهم الذي هو ديوانهم مطيّة لهم؛ ليصلوا بواسطته إلى معرفة حقيقة ما خفي لهم من معاني ألفاظ القرآن الكريم، وفهم ما عَنّ لهم من أغراض بلاغته وأسلوبه.

1– ينظر: الأدب العربي المعاصر في مصر: شوقي ضيف، ص175.

فها هو عمر بن الخطاب(ت 23هـ) – رضي الله عنه– يسأل أصحابه عن معنى قوله الله – عز وجل–: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾[1]، فيقوم له شيخ من هُذَيْل[2]، قائلا له: "هذه لغتنا، التخوف: التنقص"، فيقول عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فيقول له: نعم. ويروي له قول الشاعر:

تَخَوّفَ الرحلُ منها تَامِكاً قَرِداً * كما تخوّفَ عودَ النَّبْعَةِ السّفَنُ[3]

فيقول عمر لأصحابه: «يا أيها الناس، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية؛ فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم»[4].

وهذا عبد الله بن عباس[5]، – رضي الله عنهما– يشير إلى دور الشعر في تفسير القرآن الكريم، بقوله: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي

1– سورة النحل، الآية(47).

2– هُذَيل:ــ بالتصغير ـ : حي من مضر، ينتهي نسبهم إلى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ينظر: معجم قبائل العرب، ج3، ص1213].

3– البيت من بحر البسيط، وهو في ملحق ديوان تميم بن مقبل، ص25، وفي لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط(1) 1374هـ 1955م/ 1412هـ–1992م، وج9، ص101، مادة (خوف).

المفردات: تخَوَّفَ: تَنَقَّصَ، التَّامك: السِّنام الضخم، والسِّنام الْقَرِد: الذي تَجَعَّدَ فيه الْوَبَر وانْعَقَدتْ أطرافُه، النبْعة: شج قدرة صلبة العُود تُتَّخذ من عيدانِها الأقْواس والسِّهام، السَّفَنْ: سكِّين من حديد مسنون تُبرى به السهَم. المعنى: أراد أن السير قد برى جسد راحلته كما تبرى المبراة السهام المتخذة من عيدان النبع.

الشاهد فيه: أن كلمة (تخوَّفَ) من معانيها: تَنَقَّصَ.

4– ينظر: الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (تصحيح أحمد عبد الحليم البردوني)، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ، ج1، ص ص110ـ111.

5– (عبد الله بن عباس): هو أبو العباس عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة، الصحابي الجليل بن عم النبي ـصلى الله عليه وسلم ـ ولد بمكة قبل الهجرة بثلاث سنوات، ونشأ في بداية عصر النبوة فلازم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وروى عنه الأحاديث

أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[1]. ويقول أيضا: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»[2]. كما كان يوجه المسلمين بقوله: «إذا قرأتم شيئا من كلام الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب»[3].

هذا، وقد سار أغلب المفسرين، وبخاصة القدماء منهم على نهج الاعتماد على الشعر في تفسير القرآن الكريم[4]، سيما في توضيح غريبه وبيان مشكله، حيث صار الاعتماد عليه في ذلك منهجا موروثا عن الصحابة والتابعين منذ زمن النبي – صلى الله عليه وسلم– الذي وجههم إلى ذلك[5].

ثانيا: منهج المتقدمين في الاستشهاد النحوي بالشعر

المتقدمون من النحاة هم الرعيل الأول من علماء العربية الذين يرجع الفضل إليهم في وضع الأصول والقواعد الأولى لعلم النحو العربي.

الصحيحة، وشهد مع علي الجمل والصفين، كف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف وتوفي بها، سنة (68هـ)، له في الصحيحين وغيرهما (1660) حديثاً. يُنظر: الأعلام، ج4، ص65.

1- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، (تحقيق أبي الفضل إبراهيم)، دار التراث، القاهرة، ط(3)، 1404هـ ـ 1985م، ج2، ص66.

2- ينظر: الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، ج1، ص44.

3- العمدة في صناعة الشعر ونقده: ابن رشيق القيرواني، (تحقيق الدكتور النبوي عبدالواحد)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)،1420هـ- 2000م، ج1، ص27.

4- ينظر شواهد النحو في معاني القرآن وإعرابه للزجاج، دراسة تحليلية تحوية صرفية: عائشة محمد حمد (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، العام 1434هـ-2013م، ص17.

5- فقد أورد بن عطية (ت542هـ) في تفسيره، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهماــ أن رجلا سأل النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: أي علم القرآن أفضل؟ فقال النبي ــ عليه الصلاة والسلام «عربيته فالتمسوها في الشعر»، ينظر: تفسير ابن عطية، المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، «تحقيق وتعليق الرحالي الفاروق وآخرين» الدوحة–قطر، ط(1)، المحرَّم1398هـ-ديسمبر1977م، ج1، ص25.

«وقد اعتبر العلماء انتهاء المذهب البغدادي [في علم النحو] حداً فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين؛ ولذلك أرخوا للمتقدمين بأنهم الذين كانوا قبل انقراض المذهب البغدادي. أما المتأخرون فهم الذين كانوا بعد انقراض المذهب البغدادي، أي بعد النصف الرابع الهجريّ».[1]

وإذا رجعنا إلى علماء النحو واللغة وجدناهم، ـ هم الآخرين ـ قد اعتمدوا على الشعر اعتمادا كبيرا في استشهادهم واحتجاجهم به في تقعيد القواعد واستنباط المسائل النحوية، واستندوا إليه في مناقشتهم للقضايا اللغوية والإعرابية؛ إذ أنهم قد وجدوا فيه «المادة اللغوية الخصبة الغنية التي تمثل المتعدد من الأساليب والكثير من الاستعمالات»[2] في اللغة الفصحى الصافية النقية، ومن ثَمّ قد أقبلوا إليه يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية[3]، معتمدين عليه في إقامة الحجة وتوضيح الدليل والبرهان في كثير من مسائلهم الخلافية.

ثم إن سهولة حفظ الشعر، وسرعة ذيوعه، وانتشار تداوله، لما لموضوعاته ومعانيه وعباراته من طابع خاص في نفوس العرب من ناحية، ولما يشتمل عليه من إيقاع موسيقي ووزن وقافية من ناحية أخرى، أدى ذلك إلى العناية الكبيرة التي وجهت له من قبل الرواة والنقلة[4]، ومن ثم كان ذلك مدعاة لأن يمثل الشعر المنزلة الأولى – من حيث الكمّ والكثرة– عن باقي مصادر الاستشهاد– في دراسات المتقدمين والمتأخرين من النحاة، حتى وصل بهم الأمر إلى أنه إذا أطلق لفظ (الشاهد) – في دراسة النحو – فأول ما يتبادر إلى الذهن أن المراد به (البيت الشعري)[5] المستشهد به في إثبات

1– الموجز في نشأة النحو: محمد أحمد محمد شاطر، ص90، وينظر: نشأة النحو للطنطاوي، ص ص144-146، و150-151.

2– عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عبادة، ج1، ص186.

3– ينظر: المرجع السابق والموضع.

4– ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص121.

5– ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد 103.

القاعدة؛ والذي يدلنا على ذلك، أن كتاب سيبويه الذي يمثل القمة والمصدر الأساس لمؤلفات النحو التي ظهرت من بعده، قد وصلت الشواهد الشعرية فيه إلى ما يقرب من خمسين وألف من الأبيات[1]، في حين أن قدر الشواهد القرآنية فيه سبع وسبعون وأربعمائة آية فقط[2]، وقد سار الذين جاءوا من بعده على نهجه، في الاعتماد الكبير على الشواهد الشعرية في الاستشهاد والاحتجاج النحوي، إلا ما كان من ابن مالك (ت: 672هـ) الذي تميز من بين العلماء في العناية بمادة الحديث النبوي الشريف– كما سنبينه لاحقاً–، وأبي حيان النحوي (ت: 745هـ)الذي اهتم بإيراد الكثير من لغات القبائل في كتابه: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، وابن هشام (ت: 761هـ)، الذي وجه عنايته الخاصة لنصوص القرآن الكريم[3].

وإذا عدنا قليلا إلى الوراء، لنرى مدى فعالية المقياس المكاني الذي حدده النحاة واللغويون في منهاجهم في الاستشهاد بالشعر، لوجدنا شعراء البادية لهم الحظ الأوفر والفضل الأعظم عندهم ولشعرهم القدح المعلى في الاستشهاد والاحتجاج النحوي به، وذلك لما لاحظه العلماء – كما سبق بيانه قبل قليل– من أن أهل الحضر قد كثر فيهم اللحن وانحرفت ألسنة الكثير منهم عن الفصحى، بسبب اختلاطهم بالأعاجم من أهل الفرس والروم واليونان والنبط وغيرهم، وفي ذلك يقول ابن جني (ت392هـ): «علّة

1– ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عبادة، ج1، ص186.

2– لقد أحصى بعض العلماء المعاصرين الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه بأقل من ذلك، ومن ذلك إحصاء محمد عبد المنعم فخاجى، وإحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة)، وإحصاء العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ في كتابه(فهرست كتاب سيبويه)، وقد كان هذا الأخير أحسن هذه الإحصاءات وأدقها، وهو ما تم إثباته في متن هذا البحث، ينظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه: سليمان يوسف خاطر مكتبة الراشد، الرياض، ط(1)،1430هـ–2009م، ص101، هام(2).

3– ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص115، وعصورالاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص187.

امتناع الأخذ عن أهل المدر[1] كما يؤخذ عن أهل الوبر[2] ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد...»[3].

أما الأعراب، فإن لغتهم – في ذاك الوقت– ما زالت سليمة في بواديهم، وألسنتهم لم يشبها الانحراف واللحن بعد، فأطمأن العلماء لهم في سلامة اللغة، وأَمنوا فيهم صفاء السليقة، واستقامة الألسن، فوثقوا في الأخذ عنهم، والاستشهاد بشعرهم، على نحو ما نجد ذلك في تعبيرات سيبويه (ت: 180هـ) من مثل قوله – وهو يشير إلى بيت شعري–:«سمعنا ممن يوثق بعربيته..»[4]...: و«سمعنا ممن يرويه من العرب ينشده هكذا...»[5]. و«مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه...»[6]. إلى غير ذلك من العبارات التي فيها دلالة على أن الوثوق بسلامة اللغة وفصاحتها، هو أهم ما يوصل الشاعر ويرفع به على مستوى الأخذ عنه والاستشهاد بشعره، وقليل ما يوجد ذلك إلا في البادية. وأنه كلما ازداد الشعر بداوة عندهم كان أدعى للقبول وأقوى في الاستشهاد وأدل على أصالته وتفاوته، وهو بذلك أهل للاستنباط والملاحظة والتقعيد»[7].

1- المدر: من مدر الحوض مدرا: إذا سُد خلال حجارته بالمدر: وهو الطين اللزج المتماسك، وأهل المدر: هم سكان البيوت المبنية، خلاف البدو سكان الخيام، ينظر: المعجم الوسيط، ص896، مادة (مدر).

2- الوبر: هو في الأصل صوف الإبل والأرانب ونحوها، الواحدة: وبرة، والجمع: أوبار، وأهل الوبر: هم أهل البادية؛ سمو بذلك لأنهم يتخذون بيوتهم من الوبر، ينظر: المعجم الوسيط، ص1050، مادة: (وبر).

3- الخصائص، لابن جني، «تحقيق محمد علي النجار»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(3)، 1416هـ-1986م، ج2، ص5.

4- الكتاب: سيبويه (ومعه تحصيل عين الذهب في علم مجازات العرب ليوسف بن سليمان الشنتمري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ط(3)، 1410هـ -1990م،ج1،ص48.

5- المصدر السابق، ج1، ص247.

6- المصدر نفسه، ج1، ص189.

7- الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص117.

وعليه، فقد روعي في المقياس المكاني، أن القبائل التي تُتّخذ لغاتها هدفا للرواية والدراسة ينبغي أن تكون في وسط الجزيرة[1]، على نحو ما يأتينا في الحديث عن النثر «بعيدة عن الأطراف لتكون بذلك بعيدة عن الاختلاط، وما ترتب عليه من الفساد اللغوي، الذي فروا منه في الحواضر»[2].

وليس الأمر مقصورا على هذا فحسب، بل إنه حتى الشاعر البدوي إذا خالط أهل الحضر نجد البعض منهم يمتنع من الأخذ عنه، ويرفض الاحتجاج بلغته، على نحو ما روي عن الأصمعي (ت: 216هـ) من أنه رفض الأخذ ببيت لذي الرمة، فيه كلمة(زوجة) ـ بالتاء ـ وهو في قوله :

أذو زوجةٍ في المصرِ أم ذو خصومةٍ * أراكَ لها بالبصرة العامَ ثاوِيَا[3]

ويصر الأصمعي على أن هذه الكلمة خطأ، الصواب فيها (زوج)، من غير تاء، ويقول: «إن ذا الرمة أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين» أي أنه أقام بأرض السواد واختلط بأهل الحضر[4].

أما (المقياس الزماني)، فإنه هو الآخر قد دخل في منهاجهم الاستشهادي، – بكلام العرب عموما والشعر خصوصا– وقد اعتبروه عنصرا أساسيا بعد عنصر المكان[1] – الذي مر الحديث عنه– وكان ذلك لسببين:

1– ينظر: شواهد أبي حيان في تفسيره: صبري إبراهيم السيد ،ص33.

2– المرجع السابق، ص34.

3– البيت من بحر الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه. وذو الرمة اسمه عيلان بن عقبة العدوي، توفي سنة (117هـ)،وهو من شعراء الطبقة الثانية من الإسلاميين، والبيت في ديوانه، ج2، ص1311.

ـ المفردات:ـ المصر: المدينة،. ـ ثاويا: من ثوى المكان: إذا أقام فيه واستقر.

ـ المعنى: يقول: تقول لي عجوزـ من طول ما أختلف في المدينة ـ: ما أمرك؟ ألك هاهنا امرأة؟ ما الذي أتى بك؟ أم جئت في خصومة؟

ـ الشاهد: قوله (زوجة)؛ فقد استعملها الشاعر بالتاء، وهي في اللغة القوية تستعمل من غير التاء للذكر والأنثى، كما في قوله تعالى: (اسكن أنت وزوجك الجنة).

4– ينظر: شواهد أبي حيان في تفسيره: صبري إبراهيم السيد، ص33.

الأول: بحثهم – في الاستشهاد– عن الأفصح من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم بعد. كما جاء في قول ابن جني (ت: 392هـ): «ينبغي أن لا يستوحش من الأخذ من كل أحد إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته»[2]. وقد وجدوا الفصاحة واللغة القوية متوفرة في البدو كما هي في الحضر لكن ذلك كان باختلاف الزمان[3].

الثاني: ملاحظتهم في أن اللحن الذي بدأ فشوه في الحواضر، قد بدأت دائرته تتسع –بمضي الزمن–. ليلحق المناطق التي كانت آمنة منه في السابق، وقد قويت أسباب تسرب هذا اللحن وانتشاره ـ خاصةـ في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي[4]، «حيث ارتبط ذلك بتغير الوضع السياسي للدولة من عربية متعصبة، وهي الدولة الأموية، إلى عربية اتخذت من الأعاجم بطانة وحماية، فزادت قيمتهم الاجتماعية والحربية والسياسية»[5] عند العرب، ولقد لقي هؤلاء الأعاجم في ظل الدولة العباسية – عموما– الاحترام والتقدير وحظوا بالرياسة والتقدم. ومن الطبعي جدا أن يترتب ذلك على اللغة، حيث لوحظ فيها الانحدار والفساد اللذان كان مظهرهما في اللُّكنة واللحن على ألسنة الكثير من عرب الحواضر وغيرهم من سكانها– بحكم ذاك الاختلاط– فحينئذ توقف العلماء في أخذ اللغة عن تلك الحواضر، ولجأوا إلى البادية يأخذون عن أهلها، ويروون من شعرائها، إذ أن لغة البادية – في ذلك الوقت – ما زالت تحتفظ

1– ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: محمد ضاري حمادي، ص295.

2– الخصائص: ابن جني، ج2، ص9.

3– ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: محمد ضاري حمادي ص295.

4– ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت،1384هـ–1974م، ص81.

5– الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص125.

بالبقاء والصفاء وتحمل سمات الغرابة والوعورة والفصاحة[1]. فاختصر العلماء حينئذ في الأخذ عن قبائلها، يدونون لغاتهم ويروون شعرهم، حتى فسدت سلائقهم، – هم الآخرين – في القرن الرابع الهجري[2]، فبعد أواخر هذا القرن «تقريبا امتنع الأخذ عن كل من البدو والحضر، وحُكِم على كل ما يجيء بعد ذلك بالرفض من حيث الاحتجاج» [3]، والاستشهاد به في النحو واللغة.

من منطلق هذين السببين، دخل المقياس الزماني في منهج القدماء من علماء النحو واللغة في استشهادهم بكلام العرب، ولكننا بعد ذلك نجد تفاوتا كبيرا واختلافا بيّنا في مواقفهم ووجهات نظرهم تجاه هذا المقياس الزماني، حيث إن فريقا منهم أخذ وتمسك به في منهجه الاستشهادي – مع اضطراب في رأيه في تحديد الفترة الزمنية التي يُعَدُّ مَن جاء بعدها من أهل اللغة خارجا من عصر الاستشهاد. وفريقا ثانيا اعترض على هذا المقياس اعتراضا كليا، وجماعة ثالثة اتخذت موقفا خاصا في الأخذ به تارة والاعتراض عليه تارة أخرى.

نجد هذا الخلاف يدور – عند القدماء جليا وواضحا– بين أبي عمرو بن العلاء المتوفي سنة (154هـ) وابن قتيبة، المتوفي سنة (456هـ) وابن رشيق المتوفى سنة (456هـ)، والزمخشري الذي توفي سنة (538هـ). فأما أبو عمرو بن العلاء فهو صاحب الفكرة الأولى لهذا المقياس الزماني للاستشهاد، وأول من بدأ بتحديد الإطار الزمني للاحتجاج بالشعر، معتمدا في ذلك على أساس الأقدمية[4]، في عصر الشاعر، ويعتبر الشعر الجاهلي – عنده– هو الشعر القديم الفصيح الذي ينبغي أن يعتمد عليه وحده في الاستشهاد، فقد أولاه عناية كبيرة، من الرعاية والتقدير[5]، «أما الشعر

1– ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص125.

2– في أصول النحو: سعيد الأفغاني. جامعة دمشق، ط(3)، 1964 م، ص20.

3– الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص127.

4– ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عبادة، ص197.

5– ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص128.

الإسلامي فهو محدث بالنسبة له، ولذلك لم ينل هذا الحظ نفسه، الذي حظي به لديه الشعر الجاهلي»[1]. وقد تبعه فيما ذهب إليه – من الاعتماد على أساس الأقدمية– تلميذه الأصمعي (ت: 216هـ) ولكن من يتتبع مواقفهما المختلفة في تحديدهما للإطار الزماني – في الاحتجاج بالشعر– يجد اضطرابا بينا وتناقضا واضحا في المقياس الزماني الذي اعتمد عليه كل منهما في ذلك التحديد.

فأبو عمرو بن العلاء في الوقت الذي يُروى عنه بأنه لم يحتج في النحو واللغة ببيت لشاعر إسلامي[2]، حيث إنه يرفض شعر جرير والفرزدق، ويصفهما بأنهما مولدين[3]، تجده تارة ثانية يجعل جريرا نظيرا للأعشى، والفرزدق نظيرا لزهير، والأخطل نظيرا للنابغة[4]، ثم في رواية ثالثة يجعل خاتمة الشعراء (ذا الرمة) وخاتمة الرجاز "رؤبة[5]"، وينقل عنه في رواية رابعة بأنه يجعل ذا الرمة خاتمة الشعراء، ويصفه بأنه فصيح، وفي الوقت نفسه يقول: إنه يأخذ عنه شعره لكن بتمريض[6].

1- المرجع السابق، والموضع.

2- فقد أورد ابن رشيق في العمدة، أن الأصمعي قال: "جلست عليه ـ أي على أبي عمرو بن العلاء ـ ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي". ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، (تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، القاهرة، 2006م، ج1، ص78.

3- يقصد بـ (المولَّد) ـ من الأشخاص : وهو من ليس بعربي النسب صراحة، و(المولَّد) ـ من الكلام ـ: ما كان مستحدثا وليس من أصل لغة العرب. ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص129.

4- ينظر: طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، (قرأه وشرحه محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني، القاهرة، بدون تاريخ، السفر الأول، ص66.

5- ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر عمر البغدادي، (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(1)، 1979م، ج1، ص108.

6- التمريض: أي التهوين، يعني أنه يأخذ عنه على ضعف فيه يعرفه وبعد عن الصواب. ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص194، هامش(6)، وهذه الرواية

وأما الأصمعي فهو تلميذ على نهج أستاذه، فقد اعتمد هو كذلك على أساس القدمة في تحديد فترة الاستشهاد بالشعر، آخذا في ذلك بنهج شيخه أبي عمرو كما أشرنا إليه، وهو الآخر قد ورد في مواقفه وآرائه اضطراب وتناقض في تحديده الزمني لفترة الاستشهاد، فمرة يروي عنه بأنه يقول: «بشّار خاتمة الشعراء، ووالله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم».[1] ومرة ثانية يروى عنه قوله: "ختم الشعراء بالرماح"[2] وينقل عنه في رواية ثالثة قوله: «ختم الشعر بإبراهيم بن هرَمة وهو آخر الحجج»[3].

ففي هذه الروايات المنسوبة لكل من أبي عمرو وتلميذه الأصمعي مما لا يخفى من الاضطراب والتناقض في تحديد كل منهما لهذا الإطار الزمني للاستشهاد بالشعر. وقد أجاد الدكتور محمد إبراهيم عبادة في إزالته لهذا التناقض والاضطراب الوارد – خاصة – في آراء أبي عمرو في تحديده لهذا الإطار الزمني، حيث بين بأنه يمكن إزالة ذلك بأحد أمرين فيقول: «ولن يزول هذا التناقض إلا بأحد أمرين: إما أن نجعل عبارة "خاتمة الشعراء" لا تعني بالضرورة آخر من يحتج بشعره، وإما أن نقول: إن أبا عمرو كان أول الأمر يرفض شعر الإسلاميين في ميدان الاحتجاج ثم قَبِلَهُ»[4] بعد ذلك.

جاء ابن قتيبة المتوفي سنة (276هـ) فاعترض على هذا المقياس الزماني اعتراضا كُلِّياً، ناقضا إياه نقضا تاما معتمدا في ذلك على أن العلم والشعر والبلاغة لم يقصرها الله – عز وجل– على زمن دون زمن، ولم يخص بها قوما دون قوم، بل إن الله قد

في: طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي، طبعة دارالكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1400هـ ـ 1980م، ص190.

1– الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، (شرحه وكتب هوامشه الأستاذ سمير جابر)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط(2)، 1412هـ ـ 1992م، ج3، ص143.

2– ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص195.

3– الاقتراح: السيوطي، ص56.

4– عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباه، ص197.

جعل ذلك أمرا مشتركا مقسوما بين عباده في كل زمن وفي كل عصر، حيث يبين ذلك في قوله: «فإني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر الرصين، ولا عيب له عنده، إلا أنه قيل في زمانه، أو أنه رأى قائله، ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ولا خص به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثا في عصره»[1].

المحور الثالث: منهج المتأخرين في الاستشهاد النحوي بالشعر

قد اتضح فيما مضى أن مصطلح« المتأخرين» يُطلق على من جاء بعد القرن الرابع الهجري من أهل اللغة والنحو، وأشهر من تناول قضية الاستشهاد النحوي بالشعر من المتأخرين الإمام ابن رشيق (ت 463هـ) والزمخشري (ت 538هـ) والإمام الرضي[2] (ت: 686هـ) والإمام التفتازاني[3] (ت: 791هـ).

أما ابن رشيق (ت 463هـ) فقد أدلى هو أيضا بموقفه ورأيه تجاه المقياس الزماني والمكاني، ومن يتأمل تعرضه للحديث عن هذا الموضوع– في كتابه "العمدة" يتضح له أنه مؤيد لابن قتيبة في اعتراضه على هذا التحديد الزمني لفترة الاستشهاد، واصفا لهذا

1– الشعر والشعراء: ابن قتيبة، (تقديم ومراجعة الشيخ حسن تميم، والشيخ محمد عبد المنعم العريان)، دار إحياء العلوم، بيروت– لبنان، ط(1)، 1406هـ–1986م، ص23، والعمدة، لابن رشيق، ج1، ص79.

2– هو رضي الدين محمد بن الحسن بن نجم الملة الاسترآباذي، من أعلام اللغة والنحو، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة، وألف شرحه على الكافية لابن الحاجب في النحو وقد أكب الناس على هذا الشرح وتداولوه، توفي سنة (686هـ)، ينظر: بغية الوعاة،ج1، ص567، ونشأة النحو، ص244.

3– هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني الإمام العلامة، عالم بالنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، ولد بتفتازان، (من بلاد خراسان) سنة (712هـ)، من مؤلفاته: (تهذيب المنطق)، و(المطول في البلاغة)، و(شرح تلخيص مفتاح العلوم)، و(الإرشاد في النحو)، توفي بسمرقند سنة (791هـ) على القول الراجح [ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص285، والأعلام، ج7، ص219].

المبدأ بأنه مذهب خاص لأبي عمرو ومن تبعه كالأصمعي (ت:216هـ) وابن الأعرابي (ت:231هـ)[1]، حيث إن كل واحد منهم – حسب رأي ابن رشيق– يحدد فترة الاستشهاد بالشعر في الزمن الذي عاش فيه هو، فما سبق عصره من الشعر فهو قديم محترم مقدر، وما عاصره منه فهو حديث قليل الأهمية عنده، حيث يقول في ذلك: «هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه، كالأصمعي وابن الأعرابي، – أعني أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم– وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون»[2].

ويقول مؤيدا لرأي ابن قتيبة: «ومما يؤيد كلام ابن قتيبة كلام علي– رضي الله عنه– : "لولا أن الكلام يعاد لنفد" فليس أحدنا أحق بالكلام من أحد»[3].

ثم يأتي الزمخشري المتوفي سنة(538هـ) وقد عرض هو كذلك وجهة نظره في الموضوع، ولكنه أضاف عليه شيئا جديدا، فهو لم يعترض على مبدأ التحديد الزمني اعتراضا كليا كما فعل ابن قتيبة ومن أيده، بل إن من يتأمل في كلامه الذي أورده في الكشاف يتبين له أنه مؤيد لمبدأ الإطار الزمني، لكنه يستثني من ذلك الاستشهاد بكلام أئمة اللغة وبشعر من يوثق بعربيته منهم، حيث إنه يرى أن أئمة اللغة الذين يوثق بروايتهم وبما ينقلونه من كلام العرب يجوز أن يستشهد بشعرهم وبأقوالهم الصادرة منهم، أي أنه يجعل الوثوق بكلامهم كالوثوق بروايتهم، وإن تأخر بهم الزمن بعد الفترة

1– هو محمد بن زياد، أبوعبد الله بن الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحويا عالما باللغة والشعر، وهو من الكوفيين في المذهب النحوي، أخذ عن المفضل الضبي، وكان ربيبه، كما أخذ عن أبي زيد، من مؤلفاته: (النوادر)، و(الخيل)، و(مدح القبائل)، و(معاني الشعر)، و(تفسير الأمثال)، توفي بسامراء سنة (231هـ) على القول الراجح، ينظر: مراتب النحويين، ص112، ونزهة الألباء، ص134، وبغية الوعاة، ج1، ص105.

2– العمدة: ابن رشيق، ج1، ص79.

3– العمدة: ابن رشيق، ج1، ص79.

المحددة لعصر الاستشهاد؛ فلذلك نراه قد استشهد في الكشاف[1] ببيت لأبي تمام (ت232هـ)، ثم إنه قد علل على ذلك بقوله: «وهو – أي أبو تمام– وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[2].

وممن تابع الزمخشري في هذا المذهب الإمام الرضي[3] (ت: 686هـ) في شرح الكافية ويذكر الدكتور محمد عيد أن الإمام التفتازاني[4] (ت: 791هـ) أيضا من مؤيدي مذهب الزمخشري[5]، ولكن الدكتور محمد إبراهيم عباده يجعل ما ذهب إليه التفتازاني (ت: 791هـ) من قبيل العناية والاستدلال بشعر المحدثين على سبيل الاستئناس والتمثيل لا على سبيل الاستشهاد والاحتجاج[6].

1- استشهد الزمخشري ببيت حبيب بن أوس عند تفسيره لقوله تعالى: (يكاد البرق يخطف أبصرهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا) – سورة البقرة، الآية(20)– حيث يقول:" و(أظلم) يحتمل أن يكون غير متعد– وهو الظاهر–، وأن يكون متعديا منقولا من ظُلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أُظلِمَ)على مالم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس: هما أظلما حاليَ ثمة أجليا*ظلاميهما عن وجه أمرد أشيبُ ... ثم قال: وهو وإن كان محدثا لايستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ...إلخ". ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، (ومعه حاشية الشريف الجرجاني)، دار الفكر، بدون تاريخ، ج1، ص ص 220–221.

2- الكشاف، ج1، ص ص220ـ221.

3- سبق التعريف به فيما سبق، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص567، ونشأة النحو، ص244.

4- هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني الإمام العلامة، عالم بالنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، ولد بتفتازان، (من بلاد خراسان) سنة(712هـ)، من مؤلفاته: (تهذيب المنطق)، و(المطول في البلاغة)، و(شرح تلخيص مفتاح العلوم)، و(الإرشاد في النحو)، توفي بسمرقند سنة(791هـ) على القول الراجح [ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص285، والأعلام، ج7، ص219].

5- ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد، ص131.

6- ينظر: "عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص ص201– 202.

ومن الجدير ذكره، أنه قد وُجِّهت اعتراضات وانتقادات لهذا المذهب الذي عليه الزمخشري، مفاد تلك الاعتراضات: أن قبول الرواية من أئمة اللغة والوثوق بما ينقلونه لا يستلزم قبول الاستشهاد والاحتجاج بأقوالهم وأشعارهم. إذ أن «قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق بالراوي نفسه، أما اعتبار القول والاستشهاد به، فهو مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية»[1]، فإن اعتبرت أقوال أئمة اللغة وأشعارهم في الاستدلال من قبيل الاستئناس بها والتمثيل، فلا ضير في ذلك ولا حرج، ولم يُرد حينئذ كلام الزمخشري، أما لو جعل ذلك من قبيل الاستشهاد والاحتجاج، وفتح هذا الباب عليه للزم- حينئذ- الاستشهاد بكل ما وقع من كلام العلماء المحدثين الذين جاءوا بعد عصر التحديد كالجاحظ (ت: 255هـ) والحريري[2] (ت:516هـ)، وابن خلدون (ت: 808هـ) ومحمد عبده[3] (ت: 132هـ) وأمثالهم من رجالات اللغة والعلم والأدب[4]، ولكن العبرة بالحجة في الاستشهاد والاحتجاج فيما يروونه لا فيما يقولونه هم، ولقد حظي الكثير من

1- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص108، وينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: مرجع سابق، ص201.

2- هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، من أعلام اللغة والأدب، ولد في حدود سنة (446هـ)، كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، قرأ عن الفضل الخصباني، وتصانيفه تشهد بفضله وتقر بنبله، أشهرها: (المقامات)، و(درة الغواص في أهل الخواص)، و(الملحة وشرحها)، كما له ديوان شعر، توفي بالبصرة سنة (516هـ)، ينظر: بغية الوعاةج2، ص257، والأعلام ج5، ص177.

3- هو محمد عبده بن حسن خير الله، مفتي الديار المصرية ومن كبار رجالات الإصلاح والتجديد في الإسلام، ولد سنة (1323هـ)، ونشأ في محلية نصر بمصر، تعلم بالجامع الأحمدي بطنطا ثم بالأزهر، وتصوف وتفلسف، وعمل في التعليم في مصر وخارجها، واشتغل بالتأليف والتصنيف، تولى منصب القضاء كما صار مفتيا للديار المصرية، من تصانيفه: (تفسير القرآن الكريم) لم يتمه، و(رسالة التوحيد)، و(رسالة الواردات) في الفلسفة والتصوف، و(شرح نهج البلاغة)، توفي بالإسكندرية سنة (1323هـ)، ينظر: الأعلام، ج6، ص252.

4- ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1966م، ص25.

الشعراء الذين جاءوا بعد عصر التجديد كأبي تمام (ت:232هـ) والبحتري (ت:284هـ) والمتنبي (ت: 354هـ) في أشياء كثيرة، كما هو واضح ومسطور في شروح دواوينهم[1] التي بين أيدينا اليوم.

فمما تم عرضه، قد اتضحت لنا مواقف القدماء في قضية الاستشهاد بكلام العرب عموما، والشعر خصوصا، إذ البادئ بالفكرة – بعد استقراء لأسبابها– هو أبو عمرو بن العلاء، وتبعه فيها الأصمعي، مؤيدا لهما في ذلك ابن الأعرابي، ولم يمض وقت طويل حتى أتى ابن قتيبة واعترض على الفكرة اعتراضا كليا، وجاء ابن رشيق بعد ذلك مؤيدا له في ذلك الاعتراض. ثم أتى الإمام الزمخشري ونظر إلى الفكرة بنظرة جديدة، فقد كان مؤيدا لمبدأ التحديد لكنه يستثني فيه الاستشهاد بأقوال أئمة اللغة وبأشعارهم، وإن تأخر بهم الزمن من بعد فترة التحديد. حيث يرى أن الوثوق بكلامهم كالوثوق بروايتهم، كما تم توضيح ذلك.

ولكن الملاحظ في الأمر، أن اعتراضات ابن قتيبة وابن رشيق وصيحة الإمام الزمخشري لم تحظ جميعها بالتلبية والقبول من قبل الكثير من أئمة اللغة والأدب، بل ضاعت تلك الاعتراضات على أدراج الرياح، وبقيت الساحة مسيطرا عليها المبدأ الذي عليه أبو عمرو بن العلاء ومؤيدوه مع ما يحمله ذاك المبدأ من تناقض واضطراب في التحديد الزمني.

بقي الأمر في القضية على هذه الحال، حتى جاء الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة (1093هـ) فدرس القضية دراسة شاملة، إذ قد عرض فيها أولا التقسيم الطبقي للشعراء الذي قال به مؤرخو الأدب العربي، ثم على ضوء هذا التقسيم، ناقش البغدادي القضية وحلل فيها مبينا ما ارتضاه من الآراء في ذلك التحليل.

لقد سار معظم علماء اللغة والأدب إلى تقسيم الشعراء حسب الأقدمية إلى أربع طبقات[1]، متفاوتة كما جاء في العمدة لابن رشيق القيرواني وأورده البغدادي[2]:

1– ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص108.

- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى وزهير.
- الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان بن ثابت.
- الطبقة الثالثة: الشعراء الإسلاميون، ويقال لهم المتقدمون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.
- الطبقة الرابعة: الشعراء المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعد الإسلاميين، كبشار بن برد وأبي نواس.

إن هذا التقسيم الطبقي للشعراء – على ما يبدو– قد أضاف شيئا جديدا في معالجة قضية الاستشهاد بالشعر عند النحاة، حيث إنه زادها إيضاحا وجلاء عما كانت عليه في السابق، إذ من خلاله قد اتضحت الرؤيا جلية أمام الدارسين في التعرف التام على منهج النحاة من البصريين والكوفيين في الاستشهاد بكلام الشعراء، فأي الطبقات كانت موضع العناية والاهتمام عند البصريين؟ وأيهما كانت أقل عناية عندهم؟ وكيف تعامل الكوفيون مع القضية مع شعراء كل طبقة؟ ومن هو من العلماء من خرج عن منهج الأكثرين في التعامل مع القضية حسب هذا التقسيم؟ كل ذلك لم يكن واضحا من قبل،

1– لقد تحدث ابن سلام الجمحي عن طبقات فحول الشعراء الجاهليين وقسمها إلى عشر طبقات، وعن طبقات الإسلاميين وقسمها أيضا إلى عشر طبقات، ولم ينص على المخضرمين أو المولدين أوالمحدثين منهم في طبقاته. وقوم آخرون قسموا الشعراء إلى ست طبقات جاهليين ومخضرمين، وإسلاميين ومولدين ومحدثين، (وهم الذين جاءوا بين المولدين كأبي تمام)، ومتأخرين (كالمتنبي والذين من بعده). ولكن التقسيم المعتمد عند معظم علماء اللغة والنحو هو تقسيم ابن رشيق الذي تم إثباته في متن هذا البحث. ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص ص105–106.

2– ينظر: العمدة، لابن رشيق، ج1، ص97، وخزانة الأدب، للبغدادي، طبعة دار صادر، ج1، ص3، والشاهد وأصول النحو، لخديجة الحديثي، ص ص104ــ 106.

إلا بعد أن دُرِسَت القضية في ظل هذا التقسيم الطبقي للشعراء، إذ أن قبل ذلك – كما بينا فيما سبق– كانت آراء العلماء ومواقفهم فيها مضطربة ومتضاربة، مما يجعل الدارس في حيرة شديدة، من أمر هذه القضية، سيما في مسألة التحديد الزمني لفترة الاستشهاد، وفي تحديد من هو القديم من الشعراء؟ ومن هو المحدث؟.

ولكن بناء على ذاك التقسيم، فقد تبين جليا واتضح أن البصريين كانوا يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعا من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة[1]؛ ويذكر الدكتور عبد الحميد السيد طلب أسباب اقتصار أغلب علماء البصرة ـ في الاستشهاد ـ على شعر الطبقتين الأوليين دون الإسلاميين والمحدثين بقوله: «كان من منهج الدراسة النحوية عندهم ـ[أي البصريين]ـ الاعتماد على أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين؛ أما الجاهليون فلسلامة لغتهم وطبيعة سليقتهم وعدم مخالطتهم بغيرهم من الأجانب، فحفظت أشعار اللغة العربية سليمة أصيلة في منبتها، وجرت على ألسنتهم دون دخيل أو خطأ، أما المخضرمون فلنشأتهم في البيئة العربية الخالصة من جهة، ولتأثرهم بأسلوب القرآن الكريم من جهة أخرى، ذلك الكتاب العربي المبين الذي نزل بلسان العرب، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ثم إن حياتهم في الإسلام لم تبعدهم عن سليقتهم العربية ولم يتأثروا كما تأثر من جاء من بعدهم بمن دخل في الإسلام من الموالي والأعاجم فظهر أثر ذلك على ألسنتهم وجرى به شعرهم».[2]

فقد اتسم المذهب البصري بالمحافظة على سلامة الفصاحة ونقاء السليقة التي يمكن أن يستشف من شعرها الاستشهاد والاحتجاج في الطبقتين الجاهليين والمخضرمين دون غيرهما، ولكن يرى البغدادي في خزانته أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء

1– ينظر: خزانة الأدب: البغدادي، ج1، ص3، والشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، ص106.

2– تاريخ النحو وأصوله: عبدالحميد السيد طلب، ج1، ص88، وينظر الأصول النحوية السماعية في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: هارون إدريس حامد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة إفريقيا العالميَّة، السودان، 2005م، ص ص195-196.

الطبقة الثالثة أيضا، وإن كان أبو عمر بن العلاء (ت154هـ)، وعبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي[1] (ت117هـ)، والحسن البصري[2] (ت110هـ)، ومن على نهجهم يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، ويعدونهم من المولدين، ما كان ذلك إلا لأنهم عاشوا في عصر واحد، والمعاصرة حجاب[3].

أما شعراء الطبقة الرابعة، فلم يستشهد البصريون بشعرهم، وهذا هو الصحيح عند البغدادي.[4]

أما الكوفيون، فإنهم قد توسعوا في المقياس الزماني للاستشهاد بالشعر توسعا كبيرا، حتى خرجوا به عن الأصل المجمع عليه عند أكثر علماء النحو واللغة، فقد كانوا يستشهدون بأشعار الطبقات الأربع كلها، وبشعر لم يعرف قائله، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «وكان الشعر العربي جاهليه وإسلاميه ومحدثه مصدرا من مصادر الدراسة الكوفية، وأساسا بنوا كثيرا من أصولهم عليه...»[5]، فقد «كان من عادة الكوفيين، أنهم إذا سمعوا لفظا من شعر أو نادر كلام جعلوه بابا، وأنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز

1- هو عبدالله بن زيد بن الحارث، أبو بحرين أبي إسحاق الحضرمي البصري، اشتهر بكنية والده، رأس الناس في العربية والقراءات بعد (عنسبة)، وقد زاد في الشرح ففرع النحو وقاسه، وكان رئيس الناس وواحدهم في عصره، أخذ القرآن عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى عن أبيه عن جده، توفي سنة (117هـ) كما جاء في إنباه الرواة، ونزهة الألباء، ونشأة النحو. وفي بغية الوعاة أن وفاته سنة (127هـ)، ولكن الراجح والأكثر ورودا هو الأول. [ينظر: مراتب النحويين، ص25، ونزهة الألباء، ص ص27-28، وبغية الوعاة، ج2، ص42، ونشأة النحو، ص74.

2- هو الحسن بن أبي حسن البصري، أبوسعيد، إمام أهل البصرة وخيرة أهل زمانه، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب، وسمع خطبة عثمان، أبوه مولى زيد بن ثابت، وأمه مولاة أم سلمة، وقد كان عالما جامعا رفيعا فقيها مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم، جميلا، وسيما، توفي سنة (110هـ)، [ينظر: شذرات الذهب، دارالفكر، ط1، 1399هـ-1979م، ج1، ص ص136-137].

3- ينظر: خزانة الأدب: البغدادي، ج1، ص3.

4- ينظر: المصدر السابق، ج1، ص4، والشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، ص107.

5- ينظر: الشاهد وأصول النحو: خديجة الحديثي، ص110.

شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه»[1]؛ يعلل الدكتور المخزومي على ذلك بقوله: «كأن الكوفيين في منهجهم الاستشهادي كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية، إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها»[2]، ويزيد تعليلا على ذلك بأن الكوفيين كانوا حريصين «على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، وبإمعانهم في التتبع اللغوي، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر»[3]، وغير ذلك مما أعدّه البصريون منهجا أساسيا ساروا عليه في استنباطهم ومناقشتهم للكثير من القضايا النحوية واللغوية، قد خالفوه هم، وبنوا منهجهم على أساس التوسع الكبير في الأخذ عن العرب زمانا ومكانا، واعتبار كل ما يروونه صالحا للاستشهاد به واستخلاص القواعد منه.

أما البصريون، فإنهم كانوا ينظرون إلى أن أغلب الشعر في الكوفة مصنوع وموضوع أكثره، ومن ثم أدى ذلك إلى عدم اعترافهم بما أصله الكوفيون من أحكام من هذا الشعر[4]، يقول أبو الطيب اللغوي[5](ت351هـ): «والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم»[6].

نعود فنقول: إن من خلال ذاك العرض، قد تبينت لنا المواقف المتباينة ووجهات النظر المختلفة للنحاة واللغويين في تحديد فترة الاستشهاد بكلام العرب عموما، والشعر على وجه الخصوص، فالقضية قد تردد فيها الكلام كثيرا منذ القرن الأول الهجري ـ كما

1- ينظر:. المرجع السابق، والصفحة.

2- ينظر: المرجع نفسه، والموضع ـ بتصرف.

3- ينظر: المرجع نفسه، والموضع.

4- ينظر: الأصول النحوية السماعية: هارون إدريس حامد، ص ص195-196.

5- عبدالواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي الحلبي، أحد العلماء المبرِّزين المتقنين بعلمي اللغة والعربية، أخذ عن أبي عمر والزاهد، ومحمد بن يحيى الصولي، له التصانيف الجليلة منها: (مراتب النحويين)، و(لطيف الإتباع)، و(الإبدال)، وقد ضاع أثر مؤلفاته، أقام بحلب إلى أن قتل فيها سنة (351هـ)، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص120.

6- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، ص88.

أسلفنا ـ، فالآراء فيها متشعبة، ووجهات النظر فيها مضطربة ومتضاربة منذ نشأة البحث النحوي واللغوي عند العرب، وظل موضوعها مدار الحوار والنقاش عند الدارسين والباحثين إلى يومنا هذا[1].

ومهما يكن من أمر، فالقضية لم تكن خارجة عن مسئولية مجمع اللغة العربية بالقاهرة،[2] ولا بعيدة عن مهمته وعنايته، فقد تجرد ـ هو الآخر ـ لدراستها والبحث فيها تجردا تاما، وراقبها من جميع جوانبها ومختلف مناحيها، وبعد طول الدراسة والتمحيص، انتهى فيها إلى رأي صريح قاطع،[3] وهو الذي ينبغي للدارسين المعاصرين تبنيه والأخذ به ـ حسب ما تذهب إليه هذه الدّراسة ـ؛ إذ هو الرأي السديد الذي لو تُؤُمّل فيه برؤية علمية ثاقبة لتبين أنه قد وضع كل الأمور المتعلقة بهذه القضية الشائكة في مواضعها، وامتص كل الاضطرابات والتناقضات العالقة بها. كما نزيد التبرير على ذلك بعد قليل ـ

المحور الرابع: منهج الباحثين المحدثين في الاستشهاد النحويّ بالشعر

الباحثون المحدثون والمعاصرون من علماء العربية، يعنى بهم أولئك الجهابذة من رواد الفكر النحوي، وحاملي لواء الدراسات اللغوية والنحوية في العصر الحديث من

1- ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، ص24، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: محمد ضاري حمادي، ص ص301-302.

2- كُوّن مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (1932م)-(1352هـ ـ تقريبا)، بهدف دراسة قضايا اللغة العربية العاجلة، وجعلها وافية بأسباب علوم العصر، ولقد بدأت أول فكرة في إنشائه سنة (1870م) بعد أن دعت إليها ضرورة حل مشاكل اللغة العربية التي ظهرت منذ بداية القرن الثالث الهجري، التاسع عشر الميلادي، فقد كانت الدعوة لإنشاء هذا المجمع اللغوي تعبر عن إرادة واضحة جدا وقوية من علماء اللغة العربية في ذاك العصر، ومن الباحثين والمثقفين، غايتها إحياء اللغة العربية بعد عصور الركود والانحطاط التي مرت بها، والمحافظة على سلامتها لتكون أداة ثقافة عصرية تواصل الثقافة العربية الإسلامية وتوصل كيانها. ينظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: محمد رشاد الحمزاوي، دارالفكر الإسلامي، بيروت ـ لبنان ط(1)، 1988، ص ص23 ـ31.

3- ينظر: اللغة العربية بين القديم والحديث: عباس حسن، ص129.

شيوخ وأساتذة جامعات، المنتجين لذاك الكم الهائل من الدراسات النحوية واللغوية المتعددة، ومن رسائل الماجستير والدكتوراه وغيرها في اللغة العربية.

ويعرف عصر الباحثين والدارسين المحدثين عند علماء تاريخ النحو العربي بـ «عصر الدراسات والتحقيقات والتيسيرات»، وهو يبدأ من أواخر القرن الرابع عشر من الهجرة، وحتى مطالع القرن الخامس عشر الذي نعيشه الآن.

وإن أولئك الباحثين والدارسين من علماء العربية في العصر الحديث لم تكن قضية الاستشهاد النحوي بالشعر بعيدة عن مهمتهم، فلقد تجرد كثير منهم لدراستها تجردا تاما، فراقبوها من مختلف جوانبها ومتعدد نواحيها، وأبدوا فيها آراء متعددة ووجهات نظر مختلفة، حسب اجتهاد كل منهم في منهجه الذي اختاره في دراستها وعرضها.

ولكن قبل التعرض على آراء أشهرهم لنبدأ بعرض رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة تجاه هذه القضية.

لقد صدر الرأي المجمعي تجاه هذه القضية في قرار جاء فيه: «العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم ... هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع»[1]، ثم يعلق الأستاذ عباس حسن على هذا القرار فيقول: «ولما رجعت إلى محاضر جلسات الانعقاد الأول... وجدت النصوص متماثلة على نهاية القرن الرابع لا أواسطه، ورأيت حضرات الأعضاء يرددون ذلك في مناسبات كثيرة، وهم على حق، والأخذ بهذا الرأي أولى وأنسب»[2].

إذن، فإن وجهة النظر السائدة في رأي المجمع، أن تحديد فترة الاستشهاد بكلام عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري ـ كما جاء في نص القرار ـ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع ـ كما جاء في تعليق الأستاذ عباس حسن؛ وقد كانت حجة المجمع في ذلك: «أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى نهاية القرن

1- ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عبادة، ص204.

2- اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص24، هامش(2).

الرابع الهجري، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني الهجري، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الإغضاء عنه، والتيسير بإغفاله؛ تجنبا لمشكلات تعوق اللغة وتوقف تقدمها والاستفادة منها، فمن الخير عنده الاقتصار في التحديد على تلك الفترة لأنها سلمت فيها اللغةـ أو كادت ـ، ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة»[1].

والجدير بالذكر هنا، أن الكثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين قد رفضوا التسليم بالمبدأ التحديدي لعصر الاستشهاد الذي عليه المجمع[2]؛ معتمدين في ذلك على أن اللغة ظاهرة اجتماعية، حيث إن التغيير والتطور فيها أمر طبعي كبقية الظواهر الاجتماعية[3]. ومن ثَمَّ، فإن مما يجافي الحقائق العلمية ـ حسب نظرهم ـ حصر اللغة المثالية في عصر معين أوزمن محدد، بل إن لكل عصر لغته المثالية التي تعد مخالفتها في ذلك العصر مخالفة للمألوف من اللغة، منطوقة كانت أم مكتوبة[4]. فإن من المستبعدـ إذن ـ رأي المجمع المبني على أن المثل الأعلى من الكمال اللغوي يتمثل في لغة العهد الماضي[5]، فالمنهج العلمي الحديث ـ حسب رأيهم ـ يدعو إلى الاعتبار والعناية في الاستشهاد بكلام زعماء اللغة والبيان العربي[6] في كل عصر وفي كل زمان. يقول الدكتور محمد عيد: «أما تحديد الاستشهاد بالزمن فهو تحديد...وهمي،

1- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، ص ص24ـ25.

2- ينظر: المرجع السابق، ص25، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: محمد ضاري حمادي، ص301، هامش4.

3- ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص217.

4- ينظر: عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص217.

5- ينظر: المرجع السابق، والموضع.

6- زعماء اللغة والبيان بعد عصر التحديد، أمثال: (أبي تمام، والبحتري، والمتنبي، والمعري، وشوقي، وأشباههم من الشعراء. وكالجاحظ، وابن خلدون، ومحمد عبده، وأمثالهم من الناثرين، وغير هؤلاء وأولئك من رجالات اللغة والعلم والأدب). ينظر: اللغة والنحو: عباس حسن،ص25.

فاللغة بطبيعتها لا تعرف الحدود والقيود؛ لأنها تتطور على الدوام»[1]، ويقول الدكتور محمد إبراهيم عباده: «لكل عصر لغته المثالية في الكلام وفي الأدب شعرا ونثرا... ويقتضي هذا عدم التقيد بعصور الاحتجاج التي جعلت الروايات القديمة مقاييس متحجرة»[2]، ويبدي الدكتور عثمان الفكي بابكر رأيه هو أيضا بقوله: «إن في هذا التحديد الزماني لما يستشهد به خطأ منهجيا ترتبت عليه أخطاء في النحو، إذ الخطأ المنهجي يقود حتما إلى الخطأ في النتائج؛ ذلك بأن النحاة قد افترضوا ـ خطأـ أن اللغة ثابتة على حال واحدة، يتطور المجتمع وتقف هي جامدة، وربما نشأ هذا الافتراض من تصورهم أن اللغة قد وجدت في أكمل أحوالها، أو أنها توقيفية لا تخضع لناموس النشوء والارتقاء»[3]، فمن المستبعد عنده، تحديد عصر معين للغة المثالية، حيث إنه يعتبر ذلك التحديد أمرا مجافيا للحقائق العلمية[4].

لقد رد المؤيدون لمبدأ التحديد الزمني إلى هذه الآراء المعارضة لفكرة التحديد، معتمدين في ذلك على أمرين رئيسين، وهما:

– الأمر الأول: إن من يسمونهم بـ(زعماء البيان)،الذين جاءوا بعد عصر التحديد، حيث يدعو المعارضون إلى الاستشهاد بكلامهم في النحو واللغة كما يستشهد بكلام الأقدمين ـ هؤلاء الزعماء، لا يستحقون هذه التسمية ولا الاتصاف بمدلولها ـ كما يقول الأستاذ عباس حسن ـ : «إلا إذا صحت لغتهم واستقام لسانهم، ولن يتم لهم هذا إلا إذا جروا على النمط العربي السليم واتبعوا أصوله، ومتى فعلوا فقد صاروا عربا بلغتهم، وأصبح كلامهم منسوبا إليهم في الظاهر، ولكن مفرداته وضبطها وطريقة تركيبها ونظم تأليفها منسوبة إلى العرب الأوائل؛ إذ لم يخلق هؤلاء الزعماء شيئا جديدا لايعرفه العرب، ولم يأتوا بجديد مقطوع الصلة عن الماضي الأسبق»[5].

1– أصول النحو العربي: محمد عيد، ص101.

2– عصور الاحتجاج في النحو العربي: محمد إبراهيم عباده، ص221.

3– الاستشهاد في النحو العربي، أصول النحاة ومناهجهم: عثمان الفكي بابكر، من دون دار النشر، ط(1)،1431هـ -2010م، ص ص323-324.

4– ينظر: المرجع السابق، ص324.

5– اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، ص25 ـ بتصرف ـ .

– الأمر الثاني: – وهو ما أضيفه في هذا الموضوع–: إننا لا ننكر أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتغير وتتطور حسب التطور الاجتماعي لأي عصر من العصور، لكن التطور في اللغة لا يعني القضاء على قواعدها وأسسها العامة الأصيلة التي من أجلها نشأت فكرة الاستشهاد والاحتجاج، إذ أنه لا يوجد تطور من غير الاعتماد على أساس سابق يستند إليه، ففكرة الاستشهاد التي دار الحوار والنقاش فيها- قديما وحديثا- يتركز موضوعها في شأن القواعد العامة التي يعتمد في استخلاصها على كلام أهل اللغة الأصيلين الذين فُطِروا وجُبِلوا عليها، أما الذين جاءوا بعد عصر التحديد- أي عقب تسرب اللحن وانتشاره في الفصحى ـ فقد تعلموا اللغة بالدراسة والاجتهاد، ونبغوا فيها بناء على قواعدها العامة المستخلصة من كلام السابقين، فليس من وسع أحد المحدثين ـ عربا أم غيرهم ـ أن يأتي بقواعد أساسية جديدة للعربية، أو أن يغير في قواعدها العامة باسم التطور والتقدم، فالأسس والقواعد العامة الأصيلة للغة ثابتة لا تتغير، وهي التي يعتمد في استنباطها على كلام من قبل عصر التحديد لاغيرهم، إذ بها يعرف الكلام الصحيح من غيره.

أما التفنن في أساليب اللغة والتنسيق في العبارات وتوشيتها وتحليها بضروب الجمال البلاغي مما لا يحيد بأداء رسالة اللغة، ولا يسبب في خدش قواعدها العامة الأصيلة، فهو أمر مباح فيه التصرف والتطور والتجدد حسب ما تقتضيه الظروف اللغوية في كل عصر وفي كل زمن، فللمشتغلين بالأدب واللغة في أي عصر أمامهم التحرر والتوسعة في ذلك كله، مع الإيمان الكامل بأن لامجال لتغيير القواعد العامة للغة المستخلصة من كلام الأقدمين، تلك القواعد التي على أساسها تعلم المحدثون اللغة ودرسوها وأتقنوها حتى استحقوا بذلك صفة (زعماء البيان). يقول الأستاذ عباس حسن ـ مشير إلى قرار المجمع الذي أثبت تحديد فترة الاستشهاد، ومؤيدا إياه ـ :«ولست أرى فيه تضييقا ولا إعناتا للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعي المدعون، فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ويبيح لهم التحرر في غير إباحية ولا جمود. أمامهم التصرف في الأساليب واختيارها، والتفنن في ابتكار تنسيقها وتجديدها، وتو شيتها بضروب الجمال البلاغي المحمود على وجه لا تقييد فيه إلا بالأسس العامة والقواعد الكلية التي لا تكون اللغة لغة سليمة إلا بها»[1].

1– اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص28.

- **خاتمة**

وبعد، فلعلي –مما تقدم– أكون قد جلوت جانبا مهما من جوانب منهج القدماء والمحدثين في الاحتجاج بكلام العرب عموما والشعر على وجه الخصوص، فقضية الإطار الزمني للاستشهاد قد دار فيها الحوار والنقاش كثيرا بين النحاة واللغويين قديما وحديثا- كما وضحت ذلك وبينت -. والرأي الذي أرتضيه فيها، هوما أثبته مجمع اللغة العربية بالقاهرة - كما أشرت إليه وبينت علله -،حيث إن الفترة المحددة لفصاحة العرب وخلوص لغتهم من الاضطراب وغلبة الفساد، تمتد نحو ثلاثة قرون ونصف قرن بالنسبة لعرب الأمصار ونحو خمسة قرون ونصف قرن بالنسبة لعرب البوادي، وهذه الفترة بقسميها ،هي التي نتخذ منها الشواهد النحوية واللغوية، ونحتج بما كان فيها من شعر أونثر، ونخضعه للدراسة والملاحظة والاستنتاج؛ لأنها الفترة التي سلمت فيها اللغة من الأخطاء، وما تسرب من الألسنة فيها من أخطاء فضئيل جدالا يلتفت إليه، ولا يقدح للسليقة العربية.

أما الذين جاءوا بعد هذه الفترة- سواء أكانوا عربا أم عجما- فإنهم قد تعلموا العربية تعليما مبنيا على اقتدائهم بالقواعد والأحكام التي وضعها الأقدمون من العلماء حسب ما استقرؤوه واستخلصوه من كلام العرب السابقين، فالذين نطلق عليهم «زعماء اللغة والبيان» ممن جاءوا بعد عصر التحديد وفي العصر الحديث، لا يعتبر شعرهم أو نثرهم حجة في تقعيد القواعد واستنباط الأحكام في النحو واللغة، لكن من الممكن أن يستدل به في البلاغة والمعاني وفي جودة التنسيق والتفنن في الأساليب والعبارات، كما يمكن أن يؤتى به في دراسة النحو على سبيل التمثيل والاستئناس، لا على سبيل الاستشهاد والاحتجاج، وقد بينت الدراسة الفرق الدقيق بين هذين المصطلحين (التمثيل والاستشهاد).

- **المصادر والمراجع:**

1- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، «تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم»، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط(1)، 1424هـ- 2003م.

2- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، «تحقيق عبدالرحمن هنداوي»، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 2003م- 1424هـ.

3- ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، «تحقيق النبوي عبد الواحد»، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1420هـ - 2000م، «تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد»، دار الطلائع، القاهرة، 2006م.

4- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق الأندلسي: تفسير ابن عطية، المسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكلام العزيز»، «تحقيق وتعليق الرحالي الفاروق وآخرين»، (بدون دار النشر)، الدوحة – قطر، ط(1)، محرم 1398هـ-1977م.

5- ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، «تحقيق مصطفى الشويمي»، بيروت– لبنان، 1383هـ-1964م.

6- ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، «تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون»، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1411هـ-1991م.

7- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري: الشعر والشعراء، «تقديم ومراجعة الشيخ حسن تميم، والشيخ عبد المنعم العريان»، دار إحياء العلوم، بيروت– لبنان، ط(1)، 1406هـ-1986م.

8- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط(1)، 1374هـ-1955م/ 1412هـ-1992م، ودار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، ط(1)، 1416هـ-1996م.

9- أبو الطيب اللغوي، عبدالله بن علي: مراتب النحويين، «تحقيق محمد أب الفضل إبراهيم»، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 2009م-1430هـ.

10- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب التهذيب، «تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى»، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،(بدون تاريخ).
11- الأصفهاني، أبو الفرج: الأغاني: «شرحه وكتب هوامشه سمير جابر»، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط(2)، 1412هـ–1992م.
12- الأفغاني، سعيد: في أصول النحو: جامعة دمشق، ط(3)، 1964م.
13- أنيس، إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، 1972م.
14- بابتي، عزيزة فوّال: المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط(1)، 1413هـ–1992م.
15- بابكر، عثمان فكي: الاستشهاد في النحو العربي، أصول النحاة ومناهجهم (بدون مكان نشر)، ط(1)،1431هـ–2010م.
16- البستاني، المعلم بطرس: محيط المحيط، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت،1987م.
17- البغدادي، عبدالقادر عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط(1)، (بدون تاريخ) و«تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط(2)، 1979م.
18- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب: البيان والتبيين، «تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون»، دار الجيل، بيروت،(بدون تاريخ).
19- الجمحي، محمد بن سلاّم: طبقات فحول الشعراء، «تحقيق محمد شاكر»، مطبعة المدني، القاهرة، (بدون تاريخ).
20- الجوهري، إسماعيل بن أحمد: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، «تحقيق أحمد عبد الغفور عطا»، دار العلم للملايين، بيوت – لبنان، ط(3)، 1984م.
21- حامد، هارون إدريس: الأصول النحوية السماعية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك –دراسة تحليلية– رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم– السودان، 2005م.
22- الحديثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطابع مقهى، الكويت، 1393هـ–1974م.
23- حسن، عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، 1955م.

24- حمادي، محمد داري: الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، مؤسسة الرسالة للمطبوعات العربية، بيروت، ط(1)، 1402هـ-1984م.
25- حمد، عائشة حسن محمد: شواهد الشعر في معاني القرآن وإعرابه (دراسة تحليلية نحوية صرفية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم،1434هـ-2013م.
26- الحمزاوي، محمد رشاد: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط(1)، 1988م.
27- الحنبل، ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الآفاق الجديدة، بيروت،(بدون تاريخ).
28- خاطر، سليمان يوسف التوجيه: النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، مكتبة الرشد، الرياض، 1430هـ-2009م.
29- الزركلي، خير الدين: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط(1)، أيار/ مايو، 1995م.
30- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، «ومعه حاشية الشريف الجرجاني»، دار الفكر، (بدون تاريخ).
31- الزيات، أحمد حسن تاريخ الأدب العربي: دار النهضة، القاهرة، ط(4)، (بدون تاريخ).
32- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، «ويليه تحيل عين الذهب في علم مجازات العرب، لمؤلفه يوسف بن سليمان الشنتمري)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ط(3)، 1410هـ-1990م، «تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون»، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط(3)، 1408هـ-1988م.
33- السيّد، صبري إبراهيم: شواهد أبي حيان في تفسيره: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1409هـ-1989م.

34- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن: الإتقان في علوم القرآن: «تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم»، دار التراث، القاهرة، ط(3)، 1405هـ-1985م.
35- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في علم أصول النحو: «تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم»، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط(1)، 1406هـ.
36- ــــــــــــــــ: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، «تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم»، دار الفكر، ط(2)، 1399هـ-1979م.
37- الشاطر، محمد أحمد محمد: الموجز في نشأة النحو، كلية اللغة العربية والآداب، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1398هـ-1978م.
38- ضيف، شوقي: الأدب العربي المعاصر في مصر: دار المعارف، مصر، 1978م.
39- الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط(4)، 2011م.
40- عباده، محمد إبراهيم: عصور الاحتجاج في النحو العربي، دار المعارف، 1980م.
41- عيد، محمد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
42- القرطبي، أحمد عبدالحليم البردوني: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، (بدون تاريخ).
43- كحالة، عمر رضا: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (7)، 1414هـ-1994م.